

هيئة الأوراق المالية والسلع تعتمد 4 أنظمة جديدة



أوراق مالية

مجلة متخصصة | العدد الثاني عشر | رمضان 1436 - يوليو 2014

31.28 مليار درهم توزيعات
الشركات المساهمة عن العام 2013



204 ألف مستخدم للموقع الإلكتروني
للهيئة خلال العام الماضي

محللون يتوقعون عودة قوية لسوق
الإصدارات الأولية في الإمارات



الهيئة تنظم مؤتمرها السادس
خبراء: تبني أفضل المعايير العالمية
يدعم فرص تسريع انتقال
الأسواق المحلية إلى «متقدمة»

يسر هيئة الأوراق المالية والسلع أن تعلن عن توفير حزمة من الخدمات الذكية لكل من شركات المساهمة العامة، وشركات المساهمة الخاصة، وشركات الوساطة، والحفظ الأمين، وكافة المستثمرين، وذلك على النحو التالي:



✓ تجديد ترخيص الحفظ الأمين

✓ تجديد ترخيص أمين السجل

✓ تجديد ترخيص الاستشارات المالية

✓ تجديد تسجيل شركة مساهمة عامة

✓ طلب شهادة لمن يهمل الأمر

✓ طلب الموافقة لعقد جمعية عمومية عادية

✓ طلب الموافقة لعقد جمعية عمومية غير عادية

✓ تجديد شركة وساطة

✓ طلب إيقاف مؤقت لشركة وساطة

✓ طلب تحكيم في منازعة قانونية

✓ طلب استشارة قانونية

إمسح هذا الرمز المربع
لتحميل التطبيقات



المحتويات

غلاف العدد



إكسبو 2020
دبي، الإمارات العربية المتحدة



أوراق مالية

مجلة متخصصة تصدر عن هيئة الأوراق المالية والسلع

التحرير والإخراج:

إدارة الإعلام والاتصال

المقالات المنشورة في هذه المجلة تعبر عن رأي أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو الهيئة ولا تتحمل إدارة المجلة أو الهيئة أي مسؤولية تترتب عليها



هيئة الأوراق المالية والسلع
تعتمد 4 أنظمة جديدة
خلال 6 أشهر

2



«الأوراق المالية» تكرم 107
منتسبين أنجزوا برنامج التأهيل
المهني للوسطاء

6



مؤتمر الهيئة: «المعايير الدولية...
الطريق الأمثل لأسواق مالية أكثر
عمقاً وسيولة»

16



31.28 مليار درهم توزيعات
الشركات المساهمة
عن العام 2013

24



معالي سلطان المنصوري يكرم الإدارات
والفرق المتميزة والفائزين بجوائز الفرسان
من موظفي الهيئة

30



43 وسيط سلع في «دبي
للذهب» بنهاية الربع
الأول من 2014

38



ضمت «الاذونات المغطاة» و«إدارة الاستثمار» و«الصكوك» و«سندات الدين» هيئة الأوراق المالية والسلع تعتمد 4 أنظمة جديدة خلال 6 أشهر

وإدراج وتداول الأذونات المغطاة. وبمقتضى النظام، فإن الأذونات المغطاة عبارة عن أوراق مالية متساوية القيمة وقابلة للتداول تعطي لحاملها الحق، دون إلزام، في شراء أو بيع عدد محدد من الأصول محل الأذونات بسعر محدد خلال فترة زمنية محددة. ويؤكد النظام، الذي يتضمن 15 مادة، أنه لا يجوز لأي جهة إصدار أذونات مغطاة ما لم تكن مرخصة بذلك من الهيئة. ويشترط للحصول على ترخيص من الهيئة بمزاولة نشاط إصدار الأذونات المغطاة، أن يكون طالب الترخيص مصرفاً تجارياً أو استثمارياً أو مؤسسة مالية أو فرعاً لمصرف أجنبي، على أن يكون مرخصاً له من قبل المصرف المركزي، وحاصلاً على موافقة المصرف المركزي على مزاولة نشاط إصدار

كان المجلس، الذي عقد برعاية معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع قد اعتمد، نظام الأذونات المغطاة. ويتيح النظام مزاولة نشاط إصدار الأذونات وإدراجها وتداولها بالسوق، مما يساهم في دعم الأسواق المالية بالدولة باعتبارها إحدى الركائز الرئيسة للاقتصاد الوطني. وعملت الهيئة على توفير كافة المقومات التي تساهم في نجاح النظام في تحقيق الأهداف المتوقعة له والقيام بدوره على الوجه الأكمل، وقامت بالتنسيق مع المعنيين في الأسواق المالية واللجنة الاستشارية للخدمات المالية قبل إصدار القرار". ويحدد النظام شروط الترخيص ومتطلبات الإفصاح وحالات الموافقة على إصدار أذونات مغطاة

وافق مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع على إصدار عدد من الأنظمة خلال الأشهر الستة الماضية، والتي أعدت وفق أعلى المعايير الدولية، انطلاقاً من دور الهيئة الرقابي على أسواق المال لما فيه مصلحة جميع أطراف العملية الاستثمارية. فقد وافق المجلس في اجتماعه الذي عقده خلال إبريل الماضي، على اعتماد نظام الصكوك وسندات الدين، كما وافق قبل ذلك على اعتماد أنظمة الأذونات المغطاة، وإدارة الاستثمار.

تعديل نظام إقراض واقتراض الأوراق المالية

وافق المجلس على تعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (47) لسنة 2012م بشأن إقراض واقتراض الأوراق المالية بما ييسر عمليات الاقتراض للوسطاء في حالات الإخفاق وبما يشجع المؤسسات الأجنبية على التعامل في الأسواق المحلية، وبحيث يسمح لشركات الوساطة بالاقتراض في حال الإخفاق في تسليم الأوراق المالية وفقاً لإجراءات التسليم مقابل الدفع (DVP) دون حاجة للحصول على موافقة الهيئة، وإتاحة تنفيذ العقود التي تتم بين المؤسسات الأجنبية من خلال المقاصة مباشرة، وكذلك توسيع مجالات الاقتراض لتشمل أغراض التحوط وغيرها من حالات الاقتراض بما يتفق مع الممارسات العالمية.

تعديل أنظمة التداول والمقاصة والتسويات ونقل الملكية وحفظ الأوراق المالية

انطلاقاً من حرص الهيئة على تطوير التشريعات التي تنظم عمل الأسواق المالية بالدولة، وفي إطار قيامها بمراجعة الأنظمة والتشريعات المنظمة لتداول الأوراق المالية بشكل دوري بما يضمن مواكبة هذه الأنظمة لمستويات التطور في الأسواق العالمية وتعزيز مستوى الشفافية وحماية المساهمين، وتماشياً مع أفضل الممارسات الدولية المتبعة في هذا الشأن، وافق مجلس هيئة الأوراق المالية والسلع على إجراء تعديل على المادة (14) من قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (2) لسنة 2001 في شأن النظام الخاص بالتداول والمقاصة والتسويات ونقل الملكية وحفظ الأوراق المالية، وذلك لإزالة أي لبس قد ينشأ فيما يتعلق بحظر التعامل خلال فترات زمنية معينة لمصلحة الشخص المشمول بالحظر، أو بصفته نائباً عن الغير أو ممثل قانوني لشخص اعتباري، وذلك لابتعاد عن شبهة استغلال الشخص المشمول بالحظر لمنصبه لخدمة مصالحه الشخصية بما يضر بمبدأ المساواة في السوق.

إلزام الشركات المدرجة بإنشاء إدارات لعلاقات المستثمرين

قرر مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع في اجتماعه الذي عقده بدبي برئاسة معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصورى وزير الاقتصاد، إلزام الشركات المدرجة في أسواق الأوراق المالية بالدولة بإنشاء إدارات لعلاقات المستثمرين. ونوه المجلس إلى أن هذه الخدمة قد أصبحت أمراً حيوياً في ظل الأهمية المتزايدة لأسواق الأسهم المحلية بين مختلف فئات المستثمرين على المستويين المحلي والعالمي، وأوضح أن استحداث هذه الإدارات يساهم في رفع مستوى إفصاح هذه الشركات فيما يتعلق بعلاقات المستثمرين وتلبية تطلعاتهم، والإعداد للارتقاء بمستوى الأسواق المتقدمة.

وكانت هيئة الأوراق المالية والسلع قد بادرت بتشكيل فريق عمل مشترك من الخبراء مكون من ممثلين عن الهيئة وسوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي لدراسة المقترحات التي تلقاها في هذا الصدد، وتم الاستعانة بممارسين لمهنة علاقات المستثمرين على المستوى الدولي بهدف دراسة الموضوع. كما أجرت الهيئة دراسة مقارنة عن أفضل الممارسات العالمية في هذا الشأن، وقد كشفت الدراسة عن أن الشركات المدرجة في الأسواق المتقدمة وفي بعض الأسواق المالية بالمنطقة لديها فرق عمل تقوم بمهام علاقات المستثمرين.

كما قام فريق العمل بدراسة نسبة الشركات التي ليس لديها أي نوع من علاقات المستثمرين، وتبين -من واقع ماتم رصده- أن تطبيق هذا المقترح وإيجاد فرق عمل مؤهلة لهذا الغرض من شأنه تعزيز التواصل بين المستثمرين وممثلي هذه الشركات.

وتضمن القرار ضرورة أن تلبى إدارات علاقات المستثمرين:

- وجود شخص محدد لدى الشركة المدرجة يتولى الرد على استفسارات المستثمرين والتواصل معهم، دون أن يكون هذا الشخص متفرغاً لهذه الوظيفة.
- وجود موقع إلكتروني للشركة يوضح جميع المعلومات المتعلقة بها وإدارتها.
- وجود قسم على الموقع الإلكتروني مخصص لعلاقات المستثمرين يحتوي على المعلومات التي تهم المستثمرين عن هذه الشركة.
- وجود جدول زمني (أجندة) على الموقع الإلكتروني للشركة يوضح تواريخ أهم المعلومات الجوهرية التي تخص الشركة مثل اجتماعات الجمعيات العمومية والإفصاحات وغيرها.

الأذونات المغطاة، أو شركة أو جهة أو مؤسسة في الدولة وفقاً لقانون الشركات التجارية، ومخصصاً لها من الهيئة للعمل في مجال الأوراق المالية، وذلك في ضوء ضوابط منع التعارض بين الأنشطة التي تصدرها الهيئة.

واشترط النظام أن لا يقل رأس المال عن (100) مليون درهم إماراتي، وتوفر المقر الملائم والإمكانات والكوادر الإدارية والفنية اللازمة، وأن يكون لديه نظام كفاً لإدارة المخاطر، وتوفر إجراءات ونظم تقنية أمنية، ونظم إفصاح ورقابة داخلية فعالة وكافية بما يؤهله لإصدار الأذونات المغطاة، وذلك وفقاً للضوابط التي تضعها الهيئة. واشترط النظام توافر الملاءة، وتطرق إلى شروط وآلية الترخيص ومدة الترخيص والإفصاح والمراقبة وإدراج الأذونات وتداولها.

إدارة الاستثمار

اعتمد مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع نظام إدارة الاستثمار، بعد أن قامت إدارة الهيئة بإعداد مشروع النظام وعرضه، عبر بوابةها الإلكترونية وقنوات الاتصال المختلفة، على جمهور المتعاملين والمهتمين بأسواق المال وتلقي ملاحظاتهم ومقترحاتهم بشأنه، ثم تلا ذلك عرض مسودة النظام على اللجنة الاستشارية للخدمات المالية، حيث تمت صياغته بصورته النهائية مع مراعاة كافة الملاحظات التي أثيرت في هذا الشأن.

ويحدد النظام شروط الترخيص، ومتطلبات التنظيم الداخلي لمدير الاستثمار سواء بشأن الاستثمار الذي يتولى إدارته أو تجاه الهيئة، وتفويض مهام مدير الاستثمار، ويتناول الجوانب الخاصة بالمراقبة والتفتيش والجزاءات، ومدى إمكانية مزاولة النشاط خارج الدولة.

ووفقاً لبنود النظام، يتعين على الشركات والجهات التي تمارس نشاط إدارة الاستثمار قبل صدور هذا القرار توفيق أوضاعها وفقاً لأحكامه خلال مدة لا تزيد عن سنة من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية.

ويؤكد النظام، الذي يضم 16 مادة، أنه لا يجوز مزاولة نشاط إدارة الاستثمار بالدولة إلا بعد الحصول على ترخيص من الهيئة، وأنه باستثناء

الترويج للمحافظ المالية المملوكة للجهات الحكومية الاتحادية أو المحلية، لا يجوز الترويج لنشاط إدارة الاستثمار داخل الدولة إلا للمرخصين من الهيئة بمزاولة هذا النشاط.

وأقر مجلس إدارة الهيئة النظامين الجديدين للصكوك وسندات الدين، الذين اتبع في إصدارهما أفضل المعايير العالمية مروراً بعدد من المراحل بدءاً بإجراء دراسة لأفضل الممارسات العالمية، وتكليف إحدى كبريات شركات الاستشارات العالمية المتخصصة بوضع المسودة الأولى للنظامين، وأعقب ذلك نشر مسودتي النظامين على الموقع الإلكتروني للهيئة لإتاحة الفرصة للأطراف ذوي العلاقة لإبداء ملاحظاتهم ومقترحاتهم، وتلا ذلك عرض المشروعين على اللجنة الاستشارية للخدمات المالية، حيث تمت دراسة الملاحظات والمقترحات الواردة من أعضائها والأخذ بالمناسب منها، كما تم الاجتماع مع ممثلي بعض الجهات ذات العلاقة ومناقشة ملاحظاتهم وإدخال ما تم الاتفاق عليه قبل طرح النظامين في صيغتهما النهائية.

نظام سندات الدين

يحل نظام سندات الدين الجديد محل النظام السابق، ويستهدف تنشيط سوق السندات، وقد تم إعداده بناء على دراسة سابقة عن الممارسات العالمية والملاحظات الواردة من الفئات المختلفة بالصناعة. وتضمن النظام مجموعة من المحاور تمت تغطيتها في 30 مادة وتتضمن: نطاق التطبيق، وشروط الإصدار والإدراج (التي تتعلق بـ: المصدر- سندات الدين)، وإجراءات ومستندات طلب الموافقة على الإدراج، والتداول والتقصا والتسوية، والالتزامات المستمرة المتعلقة بالإدراج الأساسي لسندات الدين، والالتزامات الإضافية المتعلقة بسندات الدين التي تم طرحها في اكتتاب عام، والالتزامات الخاصة بالمصدر الأجنبي والمصدر المؤسس بمنطقة حرة مالية بالدولة، والالتزامات الخاصة بالمصدر الأجنبي، وتعليق وإلغاء الإدراج. وشدد على أنه باستثناء سندات الدين الحكومية، لا يجوز إصدار سندات دين في الدولة وطرحها للاكتتاب العام إلا بعد موافقة الهيئة، ويجب إدراجها بالسوق. وبين أنه يجب الحصول على موافقة الهيئة قبل إدراج أي سندات دين

في السوق وفقاً لأحكام هذا النظام. ويتضمن كل من نظام الصكوك وسندات الدين أن الهيئة أو السوق لا تتحملان أي مسؤولية عن القوائم أو المعلومات المالية أو المعلومات أو التقارير أو الوثائق المقدمة من قبل الملزم أو المصدر سواء تم تقديمها للنشر أو لأغراض السوق.

ولا يعتبر اطلاع الهيئة أو السوق على تلك المعلومات أو نشرها في نشراتها الرسمية تأكيداً على صحة هذه المعلومات. وأوجب نظام الصكوك على الملزم ضمان عدم استخدام العائدات التي يتم الحصول عليها من إصدار الصكوك إلا لأغراض متوافقة مع الشريعة الإسلامية، ويتم إثبات ذلك بموافقة اللجنة الشرعية.

كما أجاز نظام سندات الدين للهيئة أن تطلب من المصدر الذي أدرج سندات الدين في السوق نشر المعلومات التي تراها مناسبة على نفقته بهدف حماية المستثمرين والحفاظ على حسن سير العمل في السوق، وفي حالة إذا لم يلتزم بنشر تلك المعلومات جاز للهيئة نشر المعلومات المعنية بعد منحه الفرصة لتوضيح الأسباب الموجبة لعدم النشر.

النظام الجديد للصكوك يأتي تماشياً مع توجه دولة الإمارات ودبي تحديداً لتكون عاصمة للاقتصاد الإسلامي

نظام الصكوك

يعامل نظام الصكوك الجديد، الذي أقره مجلس إدارة الهيئة، الصكوك على أنها أدوات ملكية وليست أدوات دين، ويأتي النظام الجديد تماشياً مع توجه دولة الإمارات ودبي تحديداً لتكون عاصمة للاقتصاد الإسلامي.

ويغطي النظام -الذي يقع في 28 مادة- عدة بنود تتضمن نطاق التطبيق، وإلزامية الإدراج والموافقة، وشروط الإصدار والإدراج (للملزم- للمصدر- للصكوك)، والشروط المتعلقة بالإصدار والإدراج الأساسي للصكوك، وإجراءات ومستندات طلب الموافقة على الإدراج، وإجراءات ومستندات طلب الموافقة على الإدراج المشترك، وسجل طلبات إصدار الصكوك وإدراجها، واستخدام حصيلة الإصدار، واعتماد الإعلانات والموافقة عليها، والإدراج والتداول والمقاصة والتسوية، والالتزامات المستمرة المتعلقة بالإدراج الأساسي للصكوك، والالتزامات الإضافية المتعلقة بصكوك التجزئة، وتعليق وإلغاء الإدراج.

وأوجب النظام توافر عدد من الشروط فيما يتعلق بطلبات الإصدار والإدراج الأساسي للصكوك: منها إجازة الصكوك من قبل اللجنة الشرعية لدى الملزم، فإذا لم يكن لديه لجنة شرعية، وجب إجازة الصكوك من قبل لجنة شرعية يوافق عليها منظم الإصدار.

وما لم تقرر الهيئة خلاف ذلك، يجب ألا يقل إجمالي القيمة الإسمية للإصدار من الصكوك التي يُعْتَزَم إدراجها عن (10.000.000) درهم (عشرة ملايين درهم).

وتطرق النظام إلى شروط تداول الصكوك والمقاصة والتسوية وشروط الإصدار والإدراج المتعلقة بالملزم.

«أبوظبي الوطني» يحصل على أول ترخيص لمزاولة «صانع السوق» في الإمارات



الهيئة بشأن نظام صانع السوق قد صدر في أغسطس 2012، بعد دراسة متعمقة لمختلف أبعاد النظام والتحديد الدقيق لدور الأطراف المختلفة فيه، وأن عملية إعداد وإصدار نظام صانع السوق تمت من خلال عدة مراحل وفق أفضل الممارسات العالمية.

يذكر أن أهمية وجود صانع سوق مرخص تكمن في قدرته على جعل الأسواق المالية تحتفظ دائماً بحالة من التوازن بين العرض والطلب، وانحسار الفجوة بين سعري البيع والشراء، سعياً إلى تحقيق أهم وظائف الأسواق المتمثلة في القدرة على تسهيل الأوراق المالية بسرعة وسهولة، وإيجاد توازن مستمر بين العرض والطلب، للحد من تقلبات الأسعار صعوداً أو هبوطاً وصولاً إلى السعر العادل".

أصدرت هيئة الأوراق المالية والسلع أول ترخيص لمزاولة نشاط صانع السوق في الدولة لبنك أبوظبي الوطني، وذلك بعد أن استوفى البنك كافة شروط ومتطلبات الترخيص لدى الهيئة.

ويأتي هذا الترخيص متزامناً مع الانتعاش والنمو الذي تشهده الأسواق المالية بالدولة، مع انضمامها الفعلي لمؤشرات مؤسسة "مورجان ستانلي" للأسواق الناشئة، الأمر الذي يعزز من درجة الاستثمار المؤسسي في الأسواق المحلية ويزيد من عمقها وتوازنها. ومن المتوقع أن يبدأ البنك بمزاولة النشاط خلال الربع الثالث من العام الحالي بعد استكمال بعض المتطلبات الفنية بالتنسيق مع الأسواق المالية. يشار إلى أن قرار مجلس إدارة

عقد اجتماعه السابع في مقر الهيئة في دبي

مجلس أمناء مركز التدريب يناقش برنامج اختبارات الترخيص والخطة التدريبية للوسطاء

إطلاق باقة من البرامج للجمهور

أطلق مركز هيئة الأوراق المالية والسلع للتدريب بداية العام 2014، باقة من البرامج التدريبية التخصصية والشهادات المهنية في صناعة أسواق رأس المال والاستثمار باللغتين العربية والإنجليزية، وذلك بالشراكة مع مجموعة من أفضل المؤسسات المهنية العالمية والخبراء المحترفين. وتضمن الإعلان دورات الإعداد لاختبارات برامج الترخيص المهني لمناهج المعهد البريطاني المعتمد للأوراق المالية والاستثمار (CISI)، وشمل شهادات عالمية مهنية معتمدة مثل "المحلل المالي المعتمد" و"مدير الثروات المعتمد" بالشراكة مع الأكاديمية الأمريكية للعلوم المالية (AAFM)، بالإضافة إلى الدورة الرسمية الأولى للإعداد لشهادة المحلل الفني المعتمد لمستواها الأول CFTe1 وغيرها من الشهادات المهنية الأخرى.

عقد مجلس أمناء مركز التدريب بهيئة الأوراق المالية والسلع اجتماعه السابع في مقر الهيئة بدبي برئاسة سعادة عبدالله الطريقي، الرئيس التنفيذي للهيئة - رئيس مجلس أمناء المركز. تم الاجتماع بحضور معالي الدكتور بسام الساكت، نائب مجلس الأمناء، وعضوية كل من الأستاذ الدكتور عبدالله محمد رحمة الشامي، وسعادة زهير تميم الجركس. كما حضر الاجتماع سعادة الدكتور عبيد الزعابي، أمين سر المجلس، ويوسف محمد الوهابي، رئيس قسم مركز التدريب. وأقر الاجتماع جدول أعمال المجلس ومحضر الاجتماع السابق، كما تمت متابعة قرارات وتوصيات اجتماع مجلس الأمناء السادس الذي استعرض مؤشرات الأداء ومقترحات التطوير ومجموعة من البرامج التوعوية والتدريبية.

وناقش الاجتماع تقريراً إحصائياً لبرنامج اختبارات الترخيص المهني، وكذلك نتائج الدراسة الميدانية عن الإطلاق الأول للخطة التدريبية لموظفي شركات الوساطة لعام 2014. كما استعرض الاجتماع مقترحات عامة لتطوير مركز التدريب، وذلك بالتعاون

للجمهور العاملين في قطاع أسواق المال والسلع.. كما يطرح المركز شهادات عالمية مهنية معتمدة بالشراكة مع الأكاديمية الأمريكية للعلوم المالية (AAFM) بالإضافة إلى شهادة المحلل الفني المعتمد للمستوى الأول CFTe1. وذلك إضافة إلى قيام المركز بعدد دورات الإعداد لاختبارات برامج الترخيص المهني لمناهج المعهد البريطاني للاستثمار (CISI).

مع هيئة التأمين بهدف تقديم برامج تدريبية وشهادات مهنية متخصصة. وكان مركز التدريب قد أعلن مطلع العام الجاري عن إطلاق باقة من البرامج التدريبية التخصصية والشهادات المهنية في صناعة أسواق رأس المال والاستثمار وذلك بالشراكة مع مجموعة من أفضل المؤسسات المهنية العالمية والخبراء المحترفين. ويعرض مركز التدريب برامج تدريبية لأول مرة



سعادة عبدالله الطريفي يكرم أحد المجتازين للبرنامج بحضور ممثل عن CISI ود.عبيد الزعابي نائب الرئيس التنفيذي للشؤون القانونية والإصدار

بهدف تطوير الأداء بالأسواق

«الأوراق المالية» تكرم 107 منتسبين أنجزوا برنامج التأهيل المهني للسطاء

خريجين، مشيراً إلى أنه رقم يحمل مغزى هاماً، مع الوضع في الاعتبار أن إجمالي عدد العاملين بشركات الوساطة حالياً بالدولة يناهز 360 موظفاً، وهو ما يمثل إسهاماً مهماً في ترسيخ معايير التميز المهني في الأسواق المالية بالدولة.

واستعرض الطريفي أبرز المتغيرات التي طرأت مؤخراً على قطاع الوساطة المالية ومن بينها شروع الهيئة، بالتنسيق مع الأسواق والوسطاء والمهتمين، في تحديث نظام الوسطاء وإصدار نظام جديد يواكب المستجدات في الأسواق ومتطلبات تطوير مهنة الوساطة وتعزيز كفاءتها والارتقاء بصناعة الخدمات المالية عموماً.

وأشار الطريفي إلى أن نشاط شركات الوساطة امتد ليشمل مجالات أخرى، حيث تم ترخيص عدد من شركات الوساطة لمزاولة نشاط الاستشارات المالية والتحليل المالي من إجمالي 18 شركة حصلت على هذا الترخيص، إضافة إلى ترخيص 20 شركة لتقديم نشاط التداول بالهامش.

وأضاف الرئيس التنفيذي: إن شركات الوساطة قامت هذا العام بالإفصاح عن التقارير الشهرية الثلاثة: (تقرير الملاءة المالية، وتقرير آجال الذمم المدينة، وتقرير فصل الحسابات) للمرة الأولى في المنطقة العربية باستخدام مواصفات الإفصاح الإلكتروني XBRL، وهو نظام أكثر إحكاماً

كرمت هيئة الأوراق المالية والسلع 107 من الوسطاء والمحللين الماليين الذين نجحوا في اجتياز اختبارات الترخيص المهني للعمل في أسواق الأوراق المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تمت بالتعاون مع المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار بالملكة المتحدة CISI.

وقام سعادة عبدالله الطريفي، الرئيس التنفيذي للهيئة، بتوزيع شهادات اجتياز برنامج التأهيل المهني للوسطاء على منتسبي البرنامج الذين تم تأهيلهم من خلال مركز الهيئة للتدريب، وذلك خلال حفل تكريم أقيم في دبي.

شارك في حفل التكريم أعضاء مجلس أمناء مركز هيئة الأوراق المالية والسلع للتدريب وممثلون عن المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار بالملكة المتحدة وعدد من مديري الهيئة.

ووجه الطريفي في افتتاح الحفل التهئة لمن أتموا البرنامج التأهيلي، وتقدم بالشكر لإدارة معهد الأوراق المالية والاستثمار بالملكة المتحدة لتعاونهم المتواصل كشريك استراتيجي مهم للهيئة في مجال التدريب والتأهيل.

وأوضح الرئيس التنفيذي للهيئة أن إجمالي من تم تأهيلهم منذ إطلاق البرنامج التأهيلي للهيئة على مدى الأعوام الثلاثة الماضية إضافة إلى الدفعة الجديدة يبلغ 305

305

وسيطاً تم تأهيلهم
منذ إطلاق البرنامج



مقر جامعة الإمارات العربية المتحدة بمدينة العين

تفعيلاً لمذكرة التعاون الموقعة بين الهيئة والجامعة

إطلاق مشروع «السوق المالي الافتراضي» لتدريب طلبة جامعة الإمارات

الجامعة عموماً، إذ أنها تتضمن مختبراً تجريبياً ينقل طلبة كلية الإدارة والاقتصاد خصوصاً إلى العالم الحقيقي للمال والأعمال بما يوفره ذلك من فهم أعمق لآليات السوق المالي وعناصره وأدوات الاستثمار المختلفة فيه، واتخاذ الطلبة القرارات السريعة أثناء تنفيذهم للمشاريع والحالات الدراسية الخاصة بالاستثمار في محافظ الأوراق المالية، مما يُمكن من مزج الجوانب الدراسية بالواقع العملي وإناحة الفرصة للطلاب للتعلم بطريقة تفاعلية".

وأكد أن "المشروع سيُمكن كذلك الأساتذة المشرفين على مشاريع الطلبة من تقييم أدائهم مقارنة بالأداء الفعلي نظراً لكون السوق مربوطة بالأسعار الفورية للأسواق المالية بالدولة. وبالإضافة إلى ذلك، سيتيح السوق التدريبي لأساتذة الكلية تكليف الطلبة بإعداد المشاريع الخاصة بالشركات المدرجة وتقييمها وتكليفهم بإعداد البحوث في ضوء البيانات والتغيرات الخاصة بالأسعار".

وقالت الهيئة إن تدشين السوق المالي التدريبي بجامعة الإمارات يأتي ضمن مبادراتها التعليمية والتثقيفية الموجهة لطلبة الجامعات، وتكريساً لدورها في هذا المجال، وفي إطار التزامها الراسخ بالمسؤولية الاجتماعية.

وتقدم الشاشات للطلبة المتدربين بيئة عمل تشبيعية تتيح لهم متابعة أسعار الأوراق المالية المتداولة في السوق المالية متابعة فورية، وكذلك التعرف على كيفية وإجراءات التداول في السوق واختيار التوقيت الصحيح للدخول والخروج من السوق وتنفيذ الصفقات في ضوء البيانات والمعطيات المتاحة، واستيعاب عمليات التقاص والتسوية والإيداع.

افتتحت بجامعة الإمارات العربية المتحدة مؤخراً قاعة السوق المالي الافتراضي للتدريب في كلية الإدارة والاقتصاد، وذلك تفعيلاً لبنود مذكرة التفاهم الموقعة بين هيئة الأوراق المالية والسلع والجامعة، وثمرة للتنسيق بين الهيئة من جهة والأسواق المالية بالدولة من جهة أخرى.

تم تدشين القاعة بحضور الدكتور علي راشد النعيمي، مدير جامعة الإمارات وسعادة عبد الله الطريفي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع، بحضور عدد من فعاليات الجامعة الأكاديمية والإدارية ومديري الهيئة وممثلين عن سوق أبوظبي للأوراق المالية.

ويهدف المشروع إلى تدريب طلبة الجامعة على أساسيات التداول في سوق الأوراق المالية؛ حيث يوفر للطلبة المتدربين بيئة عمل تشبيعية مثالية تمكنهم من المتابعة الفورية لأسعار الأوراق المالية المتداولة في السوق المالي بالدولة، والتدرب على اتخاذ القرارات الاستثمارية المتعلقة ببيع وشراء الأسهم، أثناء تنفيذهم لمشاريع التدريب العملي بالاستثمار في محافظ الأوراق المالية، وذلك ضمن مساقات المالية التي يدرسها طلبة قسم التمويل والاقتصاد بكلية الإدارة والاقتصاد.

ووجه الدكتور علي راشد النعيمي مدير الجامعة الشكر لهيئة الأوراق المالية وسوق أبوظبي للأوراق المالية، وأشار إلى أنه "تم افتتاح قاعتين للسوق واحدة بكلية الطلاب والثانية بكلية الطالبات، واعتبر أن المبادرة تعد من المشاريع الرائدة على المستوى الأكاديمي في المنطقة، وأنها تساهم في نشر الثقافة المالية الاستثمارية بين طلبة كليات

وموثوقية، يتفادى مشاكل إرسال البيانات، ويضمن أمن المعلومة وسرية حسابات العملاء، ويسهل إجراء المقارنات، ويوفر البيانات أو المعلومات لمتخذي القرار في شكل تقارير منظمة، كما يتيح سهولة تتبع البيانات وإجراء إحصاءات تفيد في عمليات الرقابة على شركات الوساطة ومتابعة العملاء.

ونوه الطريفي إلى ارتفاع قيم التداولات في الأسواق التي بلغت حتى نهاية جلسة 21 مايو 2014 أكثر من 275 ملياراً و700 مليون درهم، ومحقة نسبة ارتفاع خلال الفترة المنقضية من العام الحالي مقدارها 342% مقارنة مع إجماليها في الفترة ذاتها من العام الماضي.

من جانبه، ألقى ممثل المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار ماثيو كوان، رئيس المكتب الإقليمي للمعهد بالشرق الأوسط كلمة، أكد فيها على الشراكة الاستراتيجية مع الهيئة، ونوه إلى أن المعهد يجري سنوياً 40 ألف اختبار حول العالم، من بينها 10 آلاف خارج المملكة المتحدة، نصيب منطقة الشرق الأوسط منها 4 آلاف اختبار من بينها ألفي اختبار تعدد في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وأضاف ماثيو: أن النجاح في اجتياز هذه الاختبارات التي تعد معياراً رئيسياً في مجال الأوراق المالية يعني عملياً أن المتأهلين قد حصلوا على نفس المستوى المعرفي والمهني الذي تلقاه نظراؤهم في الأسواق الأوروبية والآسيوية المتطورة، مع يعنيه ذلك من فرص العمل الأفضل للحائزين على هذا البرنامج.

وبلغ عدد الأشخاص الذين أنجزوا البرنامج 107 شخصاً موزعين كالتالي: 79 ممثلي وسيط، و19 مدير تداول ومدير عمليات ومراقب داخلي، و9 محللين ماليين.

وبمقتضى البرنامج الذي تم تصميمه وفقاً للمعايير العالمية، يقوم مركز هيئة الأوراق المالية والسلع للتدريب بإجراء 6 اختبارات للترخيص المهني تتضمن (مقدمة في الاستثمار - المنهج الدولي، والقوانين والأنظمة المالية في الإمارات، والأوراق المالية - المنهج الدولي، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر الخدمات المالية، وإدارة الاستثمار الدولي)، علماً بأن البرنامج يتوجه للفئات العاملة في شركات الوساطة بالدولة، والتي تتضمن (ممثلي الوسطاء، ومديري التداول، ومديري العمليات، والمراقبين الداخليين، والمحللين الماليين). وتم تصميم البرنامج وفقاً لمتطلبات الهيئة بمقتضى مذكرة التفاهم الموقعة مع المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار، الذي يعد إحدى الجهات الرائدة عالمياً في مجال التأهيل المهني للعاملين في صناعة الخدمات المالية، وقد تم عقد أول اختبارات وفقاً لهذا البرنامج في أكتوبر 2009.

وقد تاهل 41 خريجاً في الدفعة الأولى من البرنامج العام 2011، كما بلغ عدد المتأهلين 50 خريجاً في الدفعة الثانية العام 2012، و107 خريجين في الدفعة الثالثة العام 2013.

ويقدم مركز التدريب، الذي يقع في مقر الهيئة بدبي، اختبارات معفاة من الرسوم للمواطنين العاملين بالفعل في شركات الوساطة أو الراغبين في العمل مستقبلاً في هذا المجال، إضافة إلى موظفي الهيئة المواطنين.

«الهيئة» و«الداخلية» توقعان مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون وتبادل الخبرات



سعادة عبدالله سالم الطريفي وسعادة الفريق سيف عبدالله الشعفار عقب التوقيع على مذكرة التفاهم

وقعت وزارة الداخلية مذكرة تفاهم وشراكة مع هيئة الأوراق المالية والسلع؛ بهدف تعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين الجانبين في مجال جودة الخدمات؛ والتميز المؤسسي والتدريب، وتجسيداً لرؤية الحكومة واستراتيجيتها في تفعيل علاقات الشراكة مع مؤسسات الدولة المختلفة لتحقيق المصلحة العامة.

وقع المذكرة سعادة عبدالله سالم الطريفي الرئيس التنفيذي للهيئة وسعادة الفريق سيف عبدالله الشعفار، وكيل وزارة الداخلية وذلك في مقر الوزارة، وتنص مذكرة التفاهم على التعاون بين الجانبين في مجالات عدة، من بينها السعي لتحقيق استراتيجية الدولة ورؤيتها وأهدافها العامة، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال التخطيط الاستراتيجي والجودة، والتعاون والتنسيق بما يخدم مصلحة الطرفين لتطبيق خططهما وبرامجهما وأهدافهما، وإدامة التواصل بين الطرفين لتحقيق المصالح المشتركة التي تصب في مصلحة الدولة.

كما تنص على التعاون في مجال التدريب، والمشاركة في تقديم المبادرات والبرامج التي تحقق المصلحة المتبادلة للطرفين، وتقديم المساعدة التقنية المتبادلة بما في ذلك تنظيم المؤتمرات والورش العلمية والتدريبية المشتركة، والارتقاء بالعمل المؤسسي وتطويره والتميز في أداء الخدمات وجودتها، وتقديم خدمات مجتمعية مشتركة تحقق تطلعات الحكومة، وتبادل المعارف والتجارب المؤسسية الناجحة على المستويات كافة.

وقال الفريق سيف الشعفار، إن توقيع هذه المذكرة يأتي انطلاقاً من إيماننا بأن العمل اليوم أصبح عملاً مؤسسياً قائماً على منهجية سليمة، وهذا ما يميز وزارات الدولة، لافتاً إلى أهمية تعزيز التواصل والتنسيق مع هيئة الأوراق المالية والسلع والجهات الأخرى المعنية؛ باعتباره مبدأ مهماً من المبادئ الاستراتيجية التي تنتهجها وزارة الداخلية لتحقيق رؤيتها وتطلعاتها المستقبلية.

وأكد أن الوزارة تنفذ توجهات القيادة العليا في سعيها نحو التكامل والتعاون وتبادل الخبرات والتجارب مع المؤسسات والهيئات الاتحادية والمحلية، والاستفادة منها بما يرتقي بالجهود التطويرية في

رؤية الحكومة الاتحادية وتوجهاتها الاستراتيجية، وأوضح أن الهيئة تعد في طليعة الهيئات الاتحادية التي تتبنى تطبيق نظم الجودة وغرس الفكر الإبداعي والمعرفي، وترسيخ ثقافة التميز والإجادة من خلال التنمية المتواصلة لمواردها البشرية، ورفع كفاءة إنجاز خدماتها، وتقديمها من خلال قنوات متعددة، وإتاحتها لجميع المتعاملين بسهولة ويسر وفي الوقت المناسب.

حضر مراسم التوقيع من جانب هيئة الأوراق المالية والسلع، سعادة محمد خليفة الحضري نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المؤسسية والمساندة، وسعادة الدكتور عبيد الزعابي نائب الرئيس التنفيذي للشؤون القانونية والإصدار، ومن وزارة الداخلية، العميد محمد خليفة المر، مدير عام ديوان وكيل وزارة الداخلية، والعقيد حسين محمود العوضي مدير إدارة العلاقات العامة بالإنابة، والمقدم أحمد سعيد المزروعى مدير إدارة التعاون الدولي، وعدد من الضباط بالوزارة، وعدد من المسؤولين في الهيئة.

مسيرة الأمن والأمان، وتحقيق الصالح العام وتقديم الخدمات المتطورة بأفضل المستويات، من خلال الشراكات مع الجهات المعنية لخدمة الوطن. من جانبه، قال سعادة عبدالله سالم الطريفي، الرئيس التنفيذي للهيئة، إن هيئة الأوراق المالية تعمل على تعزيز أواصر التعاون وتطوير علاقات الشراكة مع الجهات والمؤسسات الاتحادية الرائدة في تبني ثقافة التميز والفكر الإبداعي، وفي مقدمتها وزارة الداخلية التي نفخر ونعتز بالمستوى الرفيع من الأداء الذي تتميز به أجهزتها؛ حيث تبرهن باستمرار على قدرتها الفائقة على تطبيق معايير الأداء المتميز في الخدمات والمهام والعمليات التي تقوم بها وهو ما يتضح جلياً من خلال حصيلة الجوائز وشهادات الجودة التي فازت بها، وهو ما يجعلنا نتطلع إلى الاستفادة من تجربتها الثرية في هذا المجال.

وأشار إلى مبادرات الهيئة المتواصلة للارتقاء بمعايير التنافسية إلى أعلى المستويات بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية للخدمة المتميزة؛ وفق

«الأوراق المالية» تبحث تعزيز التعاون مع هيئات مالية أوروبية

وخصوصاً فيما يتعلق بأنظمة صناديق الاستثمار وإدارة الاستثمار، وكذلك مناقشة الأساليب والمناهج المتبعة في تنظيم عمل وكالات الإئتمان، وبحث سبل تطوير التعاون في مجال ترويج صناديق الاستثمار المتبادل بين كل من الجانبين.

واستعرض وفد الهيئة مع جيرارد راميكس رئيس هيئة أسواق المال الفرنسية المنظومة التشريعية المتطورة للأسواق المالية بدولة الإمارات، والأنظمة الجديدة التي صدرت خلال الفترة الأخيرة ومن بينها صانع السوق، والبيع على المكشوف، وإقراض واقتراض الأوراق المالية، وذلك إضافة إلى نظامي صناديق الاستثمار وإدارة الاستثمار، كذلك تم بحث مجالات التعاون المتبادل بين الهيئتين في مجالات صناديق الاستثمار وإدارة الاستثمار، ومن بين الموضوعات التي تمت مناقشتها الترويج لصناديق الاستثمار الوطنية في فرنسا والدول الأوروبية.

واطلع وفد الهيئة على تجربة لوكسمبورج في مجال صناديق الاستثمار وإدارة الاستثمار؛ حيث ركز الاجتماع على الاستراتيجية التي تتبناها لوكسمبورج لجعلها مركزاً عالمياً رئيسياً لصناديق الاستثمار، ومناقشة سبل التنسيق والتعاون بين هيئة الأوراق المالية والسلع ونظيرتها في لوكسمبورج فيما يتصل بتبادل المعلومات والخبرات وتسهيل عمل الصناديق والشركات الاستثمارية بشكل متبادل بين الجانبين.

وتم إلقاء الضوء على الموضوعات الخاصة بإجراءات التسجيل ومنح هيئة الأوراق بلوكسمبورج تراخيص صناديق الاستثمار، إضافة إلى الأساليب التي تتبعها في الرقابة على الصناديق. وبحث الجانبان أيضاً سبل الاعتراف المتبادل فيما يتعلق بكل من صناديق الاستثمار وإدارة الاستثمار. والتقى وفد هيئة الأوراق المالية والسلع مع اتحاد صناديق الاستثمار بلوكسمبورج ALFI ومع وفود الشركات التي تمثل صناعة صناديق الاستثمار بها وبحث معها أهداف الاتحاد ودوره والقواعد التنظيمية التي يقوم بها، والمزايا التي تعود على صناعة صناديق الاستثمار من وجود هذا الاتحاد، وإجراءات التنسيق والتواصل بين الاتحاد وهيئة أسواق المال بلوكسمبورج.



وقالت الهيئة إن الهدف من الزيارة تمثل في العمل على تطوير المزيد من الأدوات والمنتجات الاستثمارية في الأسواق بما يساهم في تحقيق المزيد من العمق للأسواق المالية وتطوير الأداء في أسواق المال من خلال الاستفادة من التجارب الرائدة ودراسة القواعد التنظيمية التي تحكم أداء الأسواق المالية المتطورة وأفضل المعايير العالمية المتبعة، ودراسة الأطر والهيكل التنظيمية التي تمثل أطراف السوق المالي بها.

ونوهت إلى أن عدد الصناديق الاستثمارية الوطنية المسجلة والمرخصة من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع بلغ، وفقاً لأخر إحصائية، 15 صندوقاً استثمارياً، مضيفة أن الهيئة منحت 679 موافقة لترويج صناديق استثمارية من خارج الدولة.

وتطرق الاجتماع، الذي عقده وفد الهيئة مع وفد هيئة الأوراق والأسواق المالية الأوروبية ESMA برئاسة ستييفن ميجور، إلى الإجراءات التي تتبعها الهيئة الأوروبية في وضع وصياغة الأنظمة الموحدة لكافة الدول الأوروبية المنضوية تحت مظلة الهيئة

أجرى وفد من هيئة الأوراق المالية والسلع برئاسة سعادة عبد الله الطريفي الرئيس التنفيذي للهيئة، سلسلة مباحثات مع رؤساء هيئات الأسواق المالية المناظرة في فرنسا ولوكسمبورج، ورئيس هيئة الأسواق والأوراق الأوروبية.

وركزت المباحثات على تعزيز أواصر التعاون مع هذه الجهات فيما يخص صناعة صناديق الاستثمار وإدارة الاستثمار.

وقعتها الهيئة وجامعة باريس السوربون أبوظبي مذكرة تفاهم لتأهيل الكوادر الوطنية لسوق العمل



سعادة محمد الحضري وإيريك فواش خلال توقيع المذكرة

تقديم قيمة مضافة لهم وينعكس إيجاباً على أداء العاملين بالهيئة، ويعود بالفائدة والنفع على قطاع الأوراق المالية عموماً.

وأشاد نائب الرئيس التنفيذي للهيئة بالدور الذي تقوم به جامعة باريس السوربون أبوظبي في تأهيل الكوادر الوطنية المتميزة.

وأضاف أن الهيئة تهدف من خلال هذه المذكرة إلى تعزيز التعاون المشترك في مجال البحث العلمي للمتعاونين والمهتمين والمتخصصين، وتوفير البيانات والمعلومات ذات الصلة.

وأوضح أن الهيئة تتطلع دائماً لبناء شراكة نوعية مع الجهات الأكاديمية التي تمثل قيمة مضافة للعملية التعليمية، وذلك من أجل المساهمة في تلبية احتياجات قطاع الأوراق المالية من الكفاءات المؤهلة، وتطوير البحوث والدراسات المتعلقة بالأسواق المالية.

وتؤسس المذكرة لإقامة إطار للتعاون بما يسمح بالاستفادة من الخبرات والإمكانيات المتوفرة لدى الجامعة لتأهيل الكوادر الوطنية وفق أعلى المستويات، وبما يمكن الجامعة من الاستفادة من إمكانيات الهيئة في مجال البحوث والتدريب وإعداد طلبة الجامعة وخريجها لسوق العمل في مجال الخدمات المالية.

وقعت هيئة الأوراق المالية والسلع مذكرة تفاهم مع جامعة باريس السوربون أبوظبي تستهدف تعزيز التعاون بين الجانبين في مجال تأهيل الكوادر الوطنية، والبحوث والتدريب وإعداد طلبة الجامعة وخريجها لسوق العمل في مجال الخدمات المالية على النحو الذي يرتقي بالأداء في قطاع الأوراق المالية، ويسهم في نمو وتطور أسواق الأوراق المالية وأسواق السلع.

وقع المذكرة سعادة محمد الحضري، نائب الرئيس التنفيذي للهيئة و البروفيسور إيريك فواش، مدير الجامعة، وذلك بحضور عدد من القيادات والمسؤولين من الجانبين.

ويأتي توقيع المذكرة تجسيدا لاستراتيجية الهيئة وقيمتها التي تركز على إقامة تحالفات نوعية وشراكات استراتيجية بهدف تحقيق المنفعة المتبادلة وتلبية المصالح المشتركة في أسواق رأس المال، وتحقيق التكامل والتعاون مع المؤسسات الأكاديمية.

وقال سعادة محمد الحضري إن توقيع المذكرة يأتي في إطار توجيهات سعادة عبدالله الطريفي الرئيس التنفيذي للهيئة بالاهتمام بتطوير الكوادر الوظيفية العاملة في الهيئة، وتعزيز سبل التعاون والتنسيق مع المؤسسات الأكاديمية، بما يسهم في

ورشة عمل حول «دور مجلس الإدارة في ضوء ضوابط الحوكمة ونظام الإفصاح»

نظمت هيئة الأوراق المالية والسلع ورشة عمل لأعضاء مجالس إدارات الشركات والإدارات التنفيذية العليا بعنوان "دور مجلس الإدارة في ضوء ضوابط الحوكمة ونظام الإفصاح"، تحدث فيها المستشار المالي بالهيئة رامي السور..

وتناولت ورشة العمل مفهوم ومبادئ حوكمة الشركات، والسمات العامة والخبرات والمهارات التي يجب أن يتمتع بها أعضاء مجلس الإدارة، وتشكيل مجلس الإدارة واستقلالية الأعضاء، وتقييم أداء وفعالية المجلس في ضوء المهام الموجودة في ضوابط الحوكمة.

وتطرقت الورشة إلى معايير تشكيل لجان مجلس الإدارة وفق قواعد الحوكمة، والجوانب المتعلقة بمكافآت مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في الشركات وضرورة ربطها بأداء الشركة، وأهمية إيجاد نظام الرقابة الداخلية في الشركة. وتم خلال اللقاء التطرق إلى حقوق المساهمين والأطراف ذات العلاقة وأهمية المسؤولية البيئية والاجتماعية للشركات؛ حيث فرضت الهيئة على جميع الشركات المدرجة الخاضعة للقرار (518) العمل على تطبيق سياسة بيئية واجتماعية تجاه المجتمع المحلي والمساهمة في تنمية المجتمع وتعزيز مسؤوليتها الاجتماعية والحفاظ على البيئة.



الهيئة تشارك في «ملتقى الاستثمار السنوي»

والمواد الإعلامية الوثائقية والتوعوية، وشاشات التداول الحي للأسهم، وشريط الأسعار المتحرك، كما تم عرض الخدمات الإلكترونية والذكية التي تقدمها الهيئة للعملاء من خلال الأجهزة الذكية، كما قام ممثلو الهيئة والأسواق المالية بالرد على استفسارات زوار المعرض والتعريف بالأدوات الاستثمارية وأنظمة الهيئة وتشريعاتها. وقد نال جناح الهيئة والسوقين الماليين استحسان الجمهور.

افتتاح الحفل بحضور عدد من رؤساء وفود الدول ونواب رؤساء الوزراء والوزراء والمسؤولين من مختلف دول العالم. وشارك سعادة عبد الله الطريقي الرئيس التنفيذي للهيئة وعدد من كبار المسؤولين في سوق أبوظبي للأوراق المالية ودبي المالي في حفل الافتتاح. وكانت هيئة الأوراق المالية والسلع قد شاركت بجناح في الملتقى ضم كلا من الهيئة والسوقين الماليين، وضم الجناح مطبوعات الهيئة والأسواق

شاركت هيئة الأوراق المالية والسلع في الدورة الرابعة من "ملتقى الاستثمار السنوي" الذي عقد بمركز دبي التجاري العالمي. وأقيمت الفعالية تحت رعاية وبحضور صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "رعاه الله". وألقى معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة الهيئة، كلمة

سوق دبي المالي يطبق آلية «جلسة ما قبل الإغلاق»

من 1:50 إلى 2:00 من بعد الظهر، وبدأ تطبيقها بعد تنسيق وترتيبات مكثفة مع شركات الوساطة، حيث قام سوق دبي المالي بإرسال تعميم إلى تلك الشركات بتاريخ 13 أبريل 2014 للتحقق من جاهزيتها للتطبيق. وتتبع جلسة ما قبل الإغلاق للوسطاء إدخال أوامر وفق السعر الذي يحدده المستثمر، بحيث يتم تجميعها وتنفيذها عند الإغلاق في تمام الساعة الثانية من بعد الظهر، ويكون سعر التنفيذ هو سعر الإغلاق للسهم.

المؤسسات الاستثمارية، وخاصة ما يعرف بمستثمري المؤشرات على المؤشر كأساس لتوزيع أصول المحفظة الاستثمارية، ويتوقع أن تسهم هذه الآلية في اجتذاب وتسهيل عمل تلك المؤسسات حيث تعزز تلك الآلية بصورة أكبر من عملية احتساب أسعار الإغلاق والمؤشر علاوة على تقييم المحفظة الاستثمارية أخذاً بعين الاعتبار أنها تلغي أثر سعر آخر صفقة خاصة إذا ما كان السعر غير مقنع. يذكر أن مدة جلسة ما قبل الإغلاق 10 دقائق

طبق سوق دبي المالي آلية "جلسة ما قبل الإغلاق" لتحديد أسعار إغلاق الأوراق المالية المتداولة في السوق اعتباراً من يوم الأربعاء الموافق 14 مايو 2014، وذلك في إطار الجهود المتواصلة للسوق لتطوير بنيته الأساسية بما يتماشى مع أفضل الممارسات في هذا المجال، علماً أن هذه الآلية مطبقة في غالبية البورصات العالمية. ويتسم استحداث آلية "جلسة ما قبل الإغلاق" بأهمية كبيرة، حيث تعتمد شريحة مهمة من

بنمو نسبته 23.6%

204 ألف مستخدم للموقع الإلكتروني لهيئة الأوراق المالية خلال العام 2013



ارتفع عدد مستخدمي موقع هيئة الأوراق المالية والسلع إلى 204 ألف مستخدم خلال العام 2013، بنمو نسبته 23.6% مقارنة مع 165 ألف مستخدم خلال العام 2012، مما يعكس استمرار التفاعل مع الخدمات التي تحرص الهيئة على تقديمها للمستثمرين والشركات والمتخصصين، ودأبت على تطويرها خلال السنوات الماضية على النحو الذي يسهل عملية الحصول على المعلومة بأسرع وقت ممكن ويواكب خطتها في تنفيذ قرار الحكومة الذكية الذي بات يحظى بأهمية خاصة ضمن أجندة عمل إدارة الهيئة.

دولة الإمارات، وذلك على نحو لافت، بهدف الاطلاع على معلومة أو الحصول على خدمة.

ووصل عدد مستخدمي الموقع من المواطنين والمقيمين خلال العام الماضي إلى 113 ألف وبنسبة 55.4%، في حين تم تسجيل أكثر من 90 ألف زيارة لصالح المستخدمين من خارج الدولة، يتصدرها مستخدمون من المملكة العربية السعودية بواقع 9046، في ما بلغ عدد الزائرين من بريطانيا أكثر من 3 آلاف ونفس العدد تقريباً من الولايات المتحدة الأمريكية والهند وغيرها من الدول الأخرى.

وبحسب الإحصائيات، فإن الربع الثاني من العام الماضي كان الأكثر نشاطاً من حيث عدد مستخدمي موقع الهيئة وبواقع 53700 مستخدم

في خطوة وصفت بأنها طبيعية بعد نجاح جهود الهيئة بالتعاون مع الأسواق

المالية في الترقية ضمن مؤشرات مورجان ستانلي، والذي ساهم في جذب اهتمام المستثمرين للتعرف على أكبر قدر ممكن من المعلومات أو الحصول على خدمات عن الأسواق الإماراتية وهو ما يتوفر من خلال الموقع الإلكتروني للهيئة، ووصل العدد في الربع الأخير من ذات العام إلى 52100 مستخدم مع قرب تفعيل القرار وإفصاح الشركات

وتأتي القفزة الكبيرة في عدد مستخدمي الموقع الإلكتروني، متزامناً مع ارتفاع نسبة الرضى عن البوابة الإلكترونية للهيئة من قبل الشركات المساهمة العامة وشركات الوساطة، وذلك وفقاً لدراسة استطلاعية أجرتها إحدى الشركات المتخصصة والتي أظهرت ارتفاع نسبة الرضى إلى 94% بالنسبة للشركات المساهمة العامة في نهاية العام 2013 مقارنة مع 83% في العام 2012 في حين أكدت 93% من شركات الوساطة أنها تقوم بزيادة البوابة الإلكترونية في نهاية العام الماضي.

ويعكس التطور الكبير في عدد زيارات الموقع الإلكتروني مدى شعور المستثمرين بالرضى عن الخدمات التي تقدمها الهيئة والاستفادة الكبيرة منها بأسرع وقت وأقل جهد خاصة بعدما عملت إدارة الهيئة خلال العامين الماضيين على أتمتة الجزء الأكبر من خدماتها في إطار حرصها على اتخاذ كل الإجراءات التي من شأنها التسهيل على المستثمرين والشركات من داخل وخارج الدولة للحصول على الخدمة إلكترونياً بدلاً من الطريقة التقليدية السابقة.

ويتضح من خلال رصد أجرته الهيئة لمعرفة تفاعل المستثمرين مع الخدمات التي تقدمها على موقعها الإلكتروني الذي حاز على جوائز عالمية خلال الفترة الماضية، زيادة نسبة متصفحي الموقع من داخل وخارج

شركات الوساطة استفادت كثيراً من الخدمات التي تقدمها الهيئة عبر موقعها الإلكتروني

عن بياناتها المالية، وكان العدد وصل إلى 51300 في الربع الأول ونحو 47600 في الربع الثالث .

وما زالت النسبة الأكبر من المستخدمين من الخدمات التي تقدمها الهيئة عبر موقعها ممن يستخدمون نظام ويندوز وبنسبة تتجاوز 80% وشهدت عملية الدخول إلى الموقع عبر الأنظمة الأخرى زيادة كبيرة مقارنة مع العام الماضي وجاء في مقدمة هذه الأنظمة الأندرويد ثم بلاك بيري وأي أو إس وبعض الأنظمة الأخرى المستخدمة في الأجهزة الذكية .

وخلصت دراسة أجرتها شركة "نيلسن" إلى وضع بعض المقترحات لتطوير البوابة الإلكترونية وزيادة الرغبة في زيارتها ومنها زيادة سرعتها وعملية البحث في محتوياتها إلى جانب استحداث طرق الكترونية جديدة للتواصل مع الشركات وتبادل المعلومات منها على سبيل المثال تأسيس مجلة إلكترونية .

ويؤكد العديد من المستثمرين انهم يلجأون باستمرار إلى الموقع الإلكتروني لهيئة الأوراق المالية والسلع للحصول على معلومات أو خدمات بكل سهولة مما ساهم في تخطي الإجراءات البيروقراطية، قائلين إن المستثمر أصبح بإمكانه إتمام أية معاملة أو تقديم شكوى بكل سهولة بعدما تطورت

الخدمات الإلكترونية للهيئة على نحو كبير خلال السنوات القليلة الماضية، وهو ما أدى إلى اختصار الوقت والجهد على الجميع. وأضافوا أن المستثمرين استفادوا كثيراً من خطة تقديم شريحة كبيرة من خدمات الهيئة عبر الهواتف الذكية التي أصبحت منتشرة

على نطاق واسع في دولة الإمارات التي تأتي في قائمة أكثر الدول من حيث نسبة انتشار هذه الأجهزة على مستوى العالم.

وبحسب الإحصائيات التي أعلنتها شركة "لينوفو" العالمية، فقد بلغت نسبة انتشار الهواتف

90

ألف زيارة تم تسجيلها
للمستخدمين
من خارج الدولة

الذكية في الإمارات نحو 62% بنهاية العام الماضي، ووصل متوسط نسبة النمو السنوي لهذا النوع من الهواتف 18%. وقال جمال عجاج مدير عام شركة الشهران للاستثمار بأبوظبي، "إننا كشركات وساطة استفدنا كثيراً من الخدمات التي تقدمها هيئة الأوراق المالية والسلع عبر موقعها الإلكتروني، بحيث بتنا قادرون على إنهاء العديد من الإجراءات المتعلقة بالشركة الكترونياً دون تحمل عناء المراجعات الشخصية، كما نستطيع الحصول على المعلومات عن كل ما يتعلق بالتطورات التي تشهدها الأسواق من خلال موقع الهيئة".

وأشار إلى أن تقديم الخدمة عبر الهواتف الذكية سهل أيضاً على المستثمرين والشركات على حد سواء. وأكد أن جهود هيئة الأوراق المالية والسلع في التسهيل على المستثمرين والشركات كبيرة وقد نجحت في أتمتة غالبية خدماتها ومن المتوقع أن تقدم الكثير من المبادرات في هذا الخصوص خلال الفترة القادمة بعدما باتت الأسواق في أشد الحاجة إلى مثل هذه الخدمات .

تطوير الخدمات الإلكترونية

أولت هيئة الأوراق المالية والسلع خطتها الخاصة بتطوير خدماتها الإلكترونية والذكية عناية كبيرة حيث شرعت في تقديم خدماتها عبر وسائل الاتصال الحديثة وشبكات النواصل الاجتماعية وفي مقدمتها الهواتف الذكية وذلك إدراكاً منها لمواكبة أفضل الممارسات العالمية في أتمتة الخدمات المقدمة للمستثمرين والشركات وكافة الأطراف ذات العلاقة بعمل الأسواق المالية. وذلك بالإضافة





الخدمات الأخرى، علاوة على الخدمات المتعلقة بإتمام العديد من الإجراءات ذات العلاقة بتجديد رخص الشركات المتداولة وطلبات تقديم الشكاوى وعمل شركات الوساطة وفض المنازعات وعقد الجمعيات العمومية، الأمر الذي وجد فيه جميع الأطراف وسيلة متميزة للحصول على مبتغاهم بيسر وسهولة.

إلى حرصها على الالتزام بالقرار الصادر عن مجلس الوزراء برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، بشأن اعتماد خطة الحكومة الإلكترونية الاتحادية.

ومع نهاية العام 2013، وصل عدد الخدمات المقدمة 31 خدمة إلكترونية، علماً بأن الهيئة قامت منذ أكثر من عامين بتقديم بعض خدماتها عبر الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية حيث أتاحت من خلالها الاطلاع على مؤشر سوق الإمارات للأوراق المالية عبر البلاك بيرى والآي فون والآي باد إضافة إلى أنظمة الهيئة وتشريعاتها.

كما كانت الهيئة في مقدمة الجهات الرقابية في المنطقة التي أصدرت نظام التداول عبر الإنترنت عام 2007 والذي استفادت منه غالبية شركات الوساطة العاملة في الأسواق والتي أصبحت تقدم الخدمة لعملائها بكل يسر وسهولة .

وتشمل الخدمات المقدمة إلكترونياً عبر الهواتف المحمولة - خدمات منصة البيانات والإحصائيات المالية، وإخطارات تجديد التراخيص للشركات المتعاملة مع الهيئة، وطلب شهادة لمن يهمل الأمر لأعضاء مجلس إدارات الشركات المساهمة العامة، وطلب اجتماع جميعه عمومية (عادية وغير عادية)، والاستعلام عن المخالفات، والفصل في المنازعات الناشئة عن تداول الأوراق المالية وغيرها من

منتديات إلكترونية

حرصت هيئة الأوراق المالية والسلع على توفير خدمة جديدة للمستثمرين والمعنيين بأسواق المال المحلية خلال العام الماضي أطلقت عليها منتديات النقاش، حيث تم تخصيص النافذة على الموقع الإلكتروني يمكن من خلالها طرح الآراء والمقترحات التي من شأنها المساهمة في تطوير الخدمات التي تقدمها الهيئة على الموقع.

ويأتي تخصيص هذه النافذة الإلكترونية التي تعد الأولى من نوعها، انطلاقاً من حرص الهيئة على ضرورة وجود قناة دائمة للتواصل مع المستثمرين للتعرف على تعليقاتهم وآرائهم بشأن كل الخدمات التي تقدمها وعلى النحو الذي يمكنها من الاستمرار في تطوير آليات عملها بشكل عام .

وأكد القائمون على الموقع أن جميع الآراء والمقترحات المقدمة من خلال النافذة الإلكترونية محل تقدير من قبل الإدارة وسنأخذها في الاعتبار كأحد المراجع المهمة في مناقشة التحسينات والتطويرات الخاصة بالخدمات الإلكترونية وموقع الهيئة.

وتضمنت النافذة طرح ثلاثة مواضيع رئيسية للنقاش في المنتديات خصص الأول للتعرف على رأي الجمهور بالخدمات التي تقدمها الهيئة فيما كان الثاني لمعرفة رأي المعنيين باستراتيجية عمل الهيئة والثالث متعلق بمعرفة الآراء بشأن سياسة عمل الهيئة. ويتوقع القائمون على الموقع أن تجد هذه المنتديات تفاعلاً إيجابياً من قبل المستثمرين وجميع الأطراف ذات العلاقة بعمل أسواق المال الإماراتية خلال المرحلة القادمة، مؤكداً أن جميع المناقشات التي تتضمنها ستكون مصدراً مهماً بالنسبة للهيئة لمعرفة احتياجات كافة شرائح المتعاملين مع الخدمات التي تقدمها إلى جانب القضايا الأخرى التي من شأنها تطوير هذه الخدمات في المرحلة القادمة .



عزيزي المستثمر..

توفيراً للوقت والجهد يمكنك عبر الموقع الإلكتروني للهيئة www.sca.gov.ae الاستفادة من نظام فض المنازعات، وخدمة التحكيم في المنازعات المتعلقة بالأوراق المالية.

شمل 20 خدمة تقدمها الهيئة للشركات المساهمة والوساطة

97,2% رضى الشركات عن الخدمات التي تقدمها الهيئة عبر الموقع الإلكتروني خلال 2013

97%

متوسط معدل الرضى
عن خدمة تجديد
ترخيص الشركات

71%

من الشركات المساهمة
على علم بوجود خدمة
الحصول على موافقة لعقد
الجمعية العمومية العادية

77%

من الشركات المساهمة
العامّة تبدي رضاها
عن محافظة الهيئة
على القيمة المتعلقة
بالشفافية والنزاهة والعدالة

21%

من الشركات المساهمة
العامّة تستفيد من خدمة
تجديد التسجيل عبر
الموقع

قفز معدل رضى الشركات المساهمة العامة وشركات الوساطة عن الخدمات التي تقدمها هيئة الأوراق المالية والسلع عبر موقعها الإلكتروني في نهاية العام 2013 إلى 97.2% مقارنة مع نسبة رضى وصلت إلى 87.2% خلال العام 2012، وذلك بحسب دراسة مسح أجرتها شركة "نيلسن" المتخصصة في إجراء المسوحات لصالح الهيئة والتي استهدفت التعرف على آراء الأطراف العاملة في الأسواق المالية لتلبية جميع احتياجاتها على أكمل وجه .

وشمل المسح أكثر من 20 خدمة تقدمها الهيئة للشركات المساهمة العامة وشركات الوساطة في السلع والأوراق المالية ومنها الخدمات الخاصة بتأسيس الشركات المساهمة وتجديد عقدها وطلب عقد الجمعيات العمومية العادية وغير العادية وطلب شهادة لمن يهيمه الأمر وقيد الشركات وتحول الشركة والتوعية وغيرها من الخدمات الكثيرة التي تقدم إلكترونيا مباشرة عبر موقع الهيئة دون الحاجة إلى الأسلوب التقليدي السابق من خلال الحضور شخصيا وإتمام الإجراءات المتعلقة بهذه الخدمات.

وبحسب المسح، أكدت 71% من الشركات المساهمة العامة العاملة في الأسواق المالية أنها على علم بوجود خدمة الحصول على موافقة لعقد الجمعية العمومية العادية من خلال الموقع الإلكتروني للهيئة في نهاية العام 2013، وذلك مقارنة مع 45% في العام 2012 مما يعكس مدى ارتفاع نسبة التوعية لدى الشركات بهذه الخدمة، وتبعاً لما سبق فقد ارتفع متوسط معدل نسبة الرضى عن هذه الخدمة من 87% إلى 96% خلال فترة المقارنة ذاتها، وعبرت الغالبية العظمى من الشركات عن رضاها عن السهولة الكبيرة في استخدامها ووضوح الإجراءات وتقديم النماذج المطلوبة و السرعة في إنجاز الإجراءات بشكل عام .

وفيما يخص خدمة الحصول على موافقة لعقد الجمعية العمومية غير العادية عبر الموقع الإلكتروني، فقد بلغ متوسط معدل الرضى لدى الشركات التي شملتها عينة المسح 98% في نهاية العام 2013 مقارنة مع 86% في العام 2012، وذلك نتيجة ارتفاع نسبة العلم بوجود الخدمة إلى 71%.

وبلغ متوسط معدل الرضى عن خدمة تجديد ترخيص الشركات 97% ارتفاعاً من 94%. وقامت 33% من الشركات فعلاً باستخدام الموقع الإلكتروني للهيئة للاستفادة من هذه الخدمة في العام 2013. وارتفعت نسبة العلم بوجود خدمة تجديد التسجيل

المسح، أكدت 91% منها علمها بالجهود التي تبذلها هيئة الأوراق المالية والسلع لرفع مستوى الوعي لدى العملاء مع نهاية العام 2013 مقارنة مع نسبة علم بلغت 75% في العام 2012، وارتفعت نسبة الرضى عن هذه الجهود من 37% إلى 73% العام الماضي، وقالت 89% أنها راضية كلياً عن جهود الهيئة في مجال عقد المؤتمرات والمحاضرات في حين وصلت نسبة الرضى عن الكتيبات والمطبوعات 75% ونحو 73% لفقرات التوعية عن طريق الصحف والمجلات و50% للبرامج التلفزيونية. وفيما يخص رأي شركات الوساطة في الأوراق المالية التي شملها المسح فقد أبدت 77% منها رضاها عن محافظة هيئة الأوراق المالية والسلع على القيمة المتعلقة بالشفافية والنزاهة والعدالة في نهاية العام 2013 مقارنة مع 40% في العام 2012، وقالت 97% منها أنها على علم بوجود خدمة تجديد الترخيص من خلال الموقع الإلكتروني وأن 68% منها قامت فعلاً باستخدام هذه الخدمة .

للشركات المساهمة العامة عبر الموقع الإلكتروني لهيئة الأوراق المالية والسلع، وفقاً للمسح، من 55% إلى 82%، واستفادت 21% من الشركات التي شملها المسح من الخدمة فعلاً وتبعاً لذلك فقد ارتفعت نسبة الرضى عن هذه الخدمة من 71% إلى 83% في نهاية العام الماضي.

وعلى صعيد خدمة إعداد شهادات لمن يهيمه الأمر، فقد أظهر المسح ارتفاع نسبة العلم بتوفرها عبر الموقع الإلكتروني من 20% إلى 53%، وبلغت نسبة الشركات التي استفادت منها 33% ممن شملتها العينة وبلغت نسبة الرضى عنها 100% في العام 2013 مقارنة مع 33% في العام 2012 .

وحظيت خدمة قيد الشركات المساهمة العامة وتجديد القيد وتعديل الأنظمة الأساسية على نفس نسبة الرضى مما يعكس مدى التطور الذي شهدته الخدمات المقدمة من قبل الهيئة من خلال موقعها الإلكتروني . وعلى جانب شركات الوساطة في السلع، التي شملها



«الأوراق المالية والسلع» تنظم مؤتمرها السادس

خبراء: تبني أفضل المعايير العالمية يدعم فرص تسريع انتقال الأسواق المحلية إلى «متقدمة»

مركزاً مهماً للاستثمارات المحلية والإقليمية والدولية، ومقصداً لكبرى الشركات العالمية.

وقال إن مؤشرات الأسواق تظهر ارتفاعاً قوياً في إجمالي قيمة تداولات سوق الإمارات، مشيراً إلى أن تطبيق الأنظمة الجديدة، ومن بينها نظام التداول بالهامش، ساهم في التحسن الملموس في مستويات السيولة، حيث بلغ عدد شركات الوساطة المرخص لها بالتداول بالهامش 20 شركة، وكذلك نظاماً «مزود السيولة» و«إقراض واقترض الأوراق المالية».

وأضاف أن نسبة الإفصاح عن تقارير الحوكمة التي تعلن عنها الهيئة تبلغ 98% من إجمالي الشركات المدرجة، فيما تصل نسب الإفصاح عن البيانات المالية السنوية إلى 99%، كما طبقت 96 شركة من إجمالي 120 مدرجة معايير الإفصاح الإلكتروني.

وتابع الطريفي أن الاستثمار المؤسسي، يمثل أحد الملامح المهمة التي تتسم بها الأسواق المالية المتطورة، وهو هدف استراتيجي تبنته الهيئة باستمرار عبر تشجيع ترخيص صناديق الاستثمار والمحافظ الاستثمارية، وكان إصدار نظامي صناديق الاستثمار وإدارة الاستثمار نقطة تحول مهمة في هذا الاتجاه، حيث أثمر عن زيادة ملحوظة في عدد الصناديق الاستثمارية المرخصة والمسجلة في الدولة التي بلغت بنهاية الربع الأول من العام الجاري 15 صندوقاً استثمارياً، كما بلغ عدد الموافقات التي منحتها للترويج لصناديق استثمار أجنبية في أسواق الدولة 679 موافقة، وهو أمر يعكس تزايد الاهتمام بالاستثمار المؤسسي.

ولفت إلى أن نظامي إصدار الصكوك وسندات

أكد خبراء ماليون أن تبني الأسواق المالية في الدولة أفضل المعايير العالمية، يدعم فرص تسريع انتقال الأسواق المحلية من فئة «ناشئة» إلى «متقدمة» خلال فترة زمنية قصيرة.

وأشادوا خلال مؤتمر هيئة الأوراق المالية والسلع السادس الذي نظّمته الهيئة في شهر أبريل الماضي تحت عنوان «المعايير الدولية.. الطريق الأمثل لأسواق مالية أكثر عمقاً وسيولة»، بجهود الهيئة في انتهاز أحدث الممارسات العالمية في إصدار الأنظمة واللوائح والقوانين المنظمة لأسواق المال.

وأكد سعادة عبدالله الطريفي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع، خلال كلمته في الافتتاح، أن الإمارات تحتل مكانة اقتصادية مرموقة في المنطقة والعالم باعتبارها مركزاً مالياً رئيساً ووجهة استراتيجية واستثمارية من الطراز الأول، بفضل رؤية القيادة الحكيمة، وما لديها من مقومات اقتصادية وسياسات متكاملة، تقوم على الانفتاح والتنوع والمرونة، الأمر الذي جعلها

الطريفي: الإمارات تحتل مكانة اقتصادية مرموقة عالمياً ومركزاً مالياً رئيساً ووجهة استراتيجية واستثمارية من الطراز الأول



«المعايير الدولية.. الطريق الأمثل لأسواق مالية أكثر عمقاً وسيولة»



إشادة بجهود «الأوراق المالية» في تبني أفضل الممارسات العالمية

مؤشرات الأسواق تظهر ارتفاعاً قوياً في إجمالي قيمة تداولات سوق الإمارات

المالية العربية مجتمعة تحسناً بلغت نسبته 18.6% خلال العام.

وأوضح الحميدي أن الأسواق العربية استعادت ما قيمته 197 مليار دولار من قيمتها السوقية الإجمالية، لتصل هذه القيمة إلى 1138 مليار دولار في نهاية عام 2013، أي ما يعادل حوالي 42.2% من الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية. كما صاحب الارتفاع في القيمة السوقية، تحسن تدفق الاستثمار الأجنبي، حيث سجل هذا الاستثمار لمجموع الأسواق المالية العربية صافي تدفق موجب (صافي شراء)، لأول مرة منذ ست سنوات. وبلغ إجمالي مشتريات الأجانب من الأوراق المالية العربية خلال عام 2013، حوالي 57.3 مليار دولار، بزيادة بلغت حوالي 20.4 مليار دولار عن مشترياتهم في العام الذي سبقه.

وأشار إلى أنه من اللافت هذا العام، أن الاستثمار المؤسسي في الأسواق المالية العربية، سجل صافي تدفق موجب (صافي شراء)، وذلك أيضاً لأول مرة منذ ست سنوات. ومع ذلك، فلا تزال البورصات العربية في معظمها، يغلب التعامل فيها من خلال الأفراد، فضلاً عن تواصل النمو الكبير في إصدارات الشركات

الدين، إضافة إلى الإجراءات التي اتخذتها الأسواق المالية وجهات أخرى، سيساهمان في ترسيخ مكانة الإمارات، ودبي تحديداً، كعاصمة للاقتصاد الإسلامي.

أداء مميز

قال المتحدث الرئيسي للمؤتمر د. عبد الرحمن الحميدي مدير عام ورئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي، إن ترقية أسواق الإمارات لمرتبة الأسواق الناشئة في المؤشرات العالمية، جاء تنوياً لجهود الجهات المعنية في الدولة من أجل الارتقاء بهذه الأسواق وتطوير الأنظمة والتشريعات والإجراءات التي تحكم عملها، وانعكس ذلك، بأداء مميز للأسواق المالية في الدولة خلال العام الماضي بالمقارنة بالأسواق المالية الناشئة الأخرى.

وأضاف أن عام 2013، كان عاماً مميزاً للأسواق المالية العربية، فإلى جانب ترقية بعض الأسواق إلى مرتبة الأسواق الناشئة، كان أداء الأسواق المالية العربية بصورة مجتمعة أفضل من أداء جميع الأسواق المالية الناشئة، وسجل المؤشر المركب لصندوق النقد العربي الذي يقيس أداء الأسواق



أسواق نشطة لأدوات الدين بالعملات المحلية، يمثل التحدي الأهم لتطوير القطاع المالي والمصرفي في هذه الدول وتعزيز سلامته وكفاءته، مؤكداً أن وجود مثل هذه الأسواق النشطة يعتبر جانباً مهماً لتعزيز الاستقرار المالي. ولفت إلى أن معظم الدول العربية أبدت اهتماماً في السنوات الماضية بتطوير أسواق السندات والصكوك، وتحديداً أسواق السندات الحكومية، بما انعكس في تنامي حجم الإصدارات الأولية من السندات في معظم الدول العربية وخاصة في تلك الدول التي تعرف مستويات مرتفعة من عجز الموازنة العامة فيها، لافتاً إلى أنه وبالرغم من هذا الحجم النسبي لإصدارات السندات الحكومية والذي وصل إلى أكثر من 41 مليار دولار خلال العام الماضي 2013، إلا أن هذه الأسواق لا تزال تفتقد للسيولة والعمق بالمقارنة مع الأسواق المماثلة في الدول النامية والاقتصادات الناشئة الأخرى.

إصدارات السندات

وأشار الحميدي إلى أن إصدارات سندات وصكوك الشركات العربية بعملة أجنبية خلال العام الماضي 2013، بلغت حوالي 24.9 مليار دولار من أصل 30.7 مليار دولار إجمالي إصدارات الشركات من

التي تستحق الإشارة إليها في هذا الصدد، هو إصدار سندات شركة الرويس للطاقة 2020 في الإمارات، كواحد من الإصدارات القليلة لسندات المشاريع في المنطقة العربية في السنوات الماضية. وقال إن البيانات والمعلومات المتاحة في الربع الأول من العام الحالي، تشير إلى استمرار الاتجاه التصاعدي للأسواق العربية بصورة عامة، وأسواق مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والإمارات بصورة خاصة، لافتاً إلى أن التحسن في الأداء، يعود في جزء منه، إلى حرص السلطات والجهات المعنية بأسواق المال، على الارتقاء بأسواقها وتطبيق المعايير العالمية. وشدد على أنه ليس من المبالغة القول أن تطوير

العربية من السندات والصكوك، لتزداد الأهمية النسبية لهذه الأدوات في تمويل الشركات العربية.

إجمالي التمويل

وأضاف "بلغ إجمالي التمويل المقدم للشركات العربية مجتمعة عبر السندات والصكوك نحو 30.7 مليار دولار خلال عام 2013، مقابل 6.9 مليار دولار تمويل عبر أسواق الأسهم (الإصدارات الأولية وزيادات رأس المال)". وأشار الحميدي إلى أنه ينبغي التنويه، إلى أن الإقراض المصرفي لا يزال المهيمن كمصدر رئيسي لتمويل الشركات العربية. ولعل من التطورات الأخرى



الحميدي: 30.7 مليار دولار إجمالي التمويل المقدم للشركات العربية مجتمعة عبر السندات والصكوك خلال عام 2013

«المعايير الدولية .. الطريق الأمثل لأسواق مالية أكثر عمقاً وسيولة»



السندات والصكوك خلال العام، أي أن أكثر من 80% من هذه الإصدارات هي بعملة أجنبية. كذلك يلاحظ أن معظم هذه الإصدارات، إما أنها كانت من قبل مصارف لتعزيز رساميلها، أو جاءت لتمويل مشاريع عقارية. وتظهر البيانات أن حجم الرصيد القائم من سندات وصكوك الشركات العربية بالعملة الأجنبية والمحلية، والبالغ حوالي 131.9 مليار دولار في نهاية العام الماضي 2013، يعادل فقط حوالي 4.4% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، وهو ما يعتبر حجماً ضئيلاً بالمقارنة مع أحجام أسواق سندات الشركات المماثلة للمجموعات الإقليمية الأخرى في الاقتصادات النامية والناشئة.

تناغم القوانين الرقابية بدول «التعاون»

شهدت جلسات المؤتمر، مناقشات عديدة من قبل خبراء ومتخصصين في صناعة الأوراق والخدمات المالية حول أهمية ودور مديري الأصول المؤسساتيين وآليات الاستثمار في منتجات الاستثمار الجماعي، وأجروا نقاشاً حول السندات والصكوك وأهميتها في استكمال منظومة المنتجات المتداولة بالسوق المالي. وتناول بول سايمونس مدير الشؤون العامة ببنك المقاصة الأوروبي، أهمية تفادي التضارب واختلاف الأنظمة والعمل على إيجاد آليات التناغم والانسجام بين القوانين الرقابية والنظم الإقليمية بمجلس التعاون بوجه عام. واستعرض سايمونس، الحوافز والمزايا المختلفة المرتبطة بعملية التناغم بين المشروعات والتي تتكون من حوافز عملية من خلال توحيد عمليات التسوية والمقاصة والحوافز السياسية من خلال اندماج الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى الحوافز الاقتصادية ومن أهمها تخفيض التكلفة. وذكر أنه يمكن الاستفادة من تجربة الاتحاد الأوروبي الذي أطلق أنظمة ملزمة لجميع الدول، مثل CPSS/iosco الخاصة بالبنية الأساسية للأسواق، وأنظمة المقاصة المركزية، التي تتوافق مع المعايير الدولية، لافتاً إلى ضرورة أن تكون الأسباب الداعية لتحقيق الانسجام أو التوافق الاقتصادية وعملية وتعتمد فقط على المخاطر، كما حدث في أوروبا وأمريكا وأشار بوموداس إلى أنه يمكن الاستفادة من تجربة «الآسيان» حيث قامت هذه الدول بإنشاء بنية أساسية للدمج، ووضع آلية للإشراف المتبادل وتحالف الأسواق مع تقوية سوق السندات، ووضع الخطط الكبرى لأسواق رأس المال وتوحيد معايير الإفصاح ومراجعة متطلبات الإرجاع الثانوي مع السماح بتبادل وانتقال مدير الأصول ما بين ماليزيا وتايلاند وسنغافورة لخدمة المستثمرين الأفراد. وتناولت الجلسة الخائية، تحت عنوان «إدارة

الاستثمار: دور مديري الأصول المؤسساتيين»، بالحوار والنقاش تركيبة المستثمرين المشترين من المؤسسات لإيجاد سوق رأس مال محلي أكثر كفاءة، وسبل حماية حقوق الموظفين في القطاعين العام والخاص، من خلال صناديق التقاعد، والإدارة المهنية لحقوق نهاية الخدمة، واستلهم مزيد من الدروس المستفادة من تجربة الاتحاد الأوروبي، خاصة فيما يتعلق بنظام تعهدات الاستثمار الجماعي في الأوراق المالية القابلة للتحويل وآليات الاستثمار في منتجات الاستثمار الجماعي.

واستعرض كاي شنيدر الشريك بمؤسسة «كليفور د شانس»، دور مديري الأصول وأهميتهم بالنسبة للاستثمار المؤسسي، مشيراً إلى أن هناك نمواً متوقعاً في نشاط إدارة الأصول في منطقة الخليج. بدوره، أشار عبد القادر حسين الرئيس التنفيذي بالشرق كابيتال، إلى أنه لا توجد استثمارات كبيرة من جانب المؤسسات وهناك نقص نسبي في أنظمة الادخار وصناديق التقاعد، لافتاً إلى وجود عدد كبير من المتواجدين في منطقة الخليج من جنسيات أخرى، مما يعني أن معظم مدخراتهم تنتقل لدولهم الأصلية. وأكد ضرورة وجود تشريع لتدعيم استثمار المؤسساتيين كمشتريين في الأسواق وإصدار سندات بالعملة المحلية. وأكد ديميتري أرلاندو، مدير إدارة تطوير الأعمال ببنك «ستريت استيت» أنه يجب أن تكون هناك خطط بشأن الاستثمار في مكافآت نهاية الخدمة بكفاءة واحترافية.

وتناولت الجلسة الثالثة السندات والصكوك كأداة لاستكمال منظومة المنتجات المتداولة بالسوق المالي، حيث دار نقاش حول إصدار صكوك بالعملة المحلية، توحيد التوافق حول أحكام الشريعة الإسلامية المنظمة للصكوك، وكذلك المجالس الشرعية المختصة، وحوارات حول حماية المستثمرين من خلال تطوير الشفافية والإفصاح.

تطوير أسواق نشطة
لأدوات الدين بالعملات
المحلية يمثل التحدي
الأهم لتطوير القطاع
المالي والمصرفي

عزيري المسؤول
بشركة الوساطة:

توفيراً للوقت والجهد يمكنك عبر الموقع الإلكتروني للهيئة www.sca.gov.ae ترخيص شركة وساطة، وتجديدها، وطلب إيقاف مؤقت لشركة وساطة، وطلب إلغاء نهائي لها.



توصيات المؤتمر

على صعيد بناء البيئة القانونية السليمة.

- متابعة استكمال مستلزمات البنية التحتية السليمة، وبوجه خاص نظم التداول والمقاصة والتسوية للسندات والصكوك.
- تعزيز التوعية والسعي للمزيد من الإفصاح ونشر المعلومات بشأن أدوات الدين.
- الحاجة لتطوير التشريعات والأنظمة والحوافز والبيئة المناسبة لنمو المؤسسات المالية غير المصرفية التي تستطيع جذب المدخرات طويلة الأجل.

الصكوك:

- وفيما يتعلق بالصكوك، خرج المؤتمر بعدد من التوصيات وهي:
- هناك حاجة لبيئة تشريعية وتنظيمية، كلما كانت هناك تشريعات قوية ومناسبة تكون هناك سوق واعدة للصكوك.
- الحاجة لمزيد من التدريب والتطوير في مجال الصكوك.
- توجد بشكل عام بعض الخطوات في إصدار الصكوك، فيما يتعلق بالمستندات والإجراءات، يتعين تبسيطها، وأن يتم تنميط الهيكل والمستندات الخاصة بإصدار الصكوك.
- أهمية الإفصاح الجيد للمستثمرين الذين ينظرون إلى مدى انفاذ القوانين ووجود ترتيبات مناسبة للحوكمة.
- ضرورة تبسيط الإجراءات الخاصة بالإصدار وتقليل المستندات اللازمة والوقت (أسوة بماليزيا حيث أن المتطلبات أقل مقارنة بباقي الدول)، علماً بأن البنوك تمثل جانباً كبيراً من المستثمرين مع انخفاض نسبة المستثمرين الأفراد.
- مراعاة الاهتمام بالصناديق المحلية والتصنيف الائتماني من خلال دفع المبادرات، والاهتمام بأدوات التمويل الإسلامي؛ حيث لوحظ أنه يوجد اهتمام بأدوات التمويل الإسلامي في الخارج (كما في حالة هونج كونج وبريطانيا) أكثر من بعض الدول الإسلامية ذاتها.

أصدرت اللجنة المنظمة لمؤتمر هيئة الأوراق المالية والسلع السادس، الذي عقد تحت عنوان "المعايير الدولية، الطريق الأمثل لأسواق مالية أكثر عمقاً وسيولة"، بياناً ختامياً تضمن توصيات المؤتمر الذي حضره نحو 200 من الخبراء والمتخصصين في مجالات الأسواق المالية والمصارف والتمويل. وتضمن البيان الختامي عدداً من النتائج والتوصيات تم تصنيفها وفق عدد من المحاور كالتالي:

التمويل من خلال أدوات الدين (السندات):

وخرج المؤتمر بعدد من التوصيات في هذه المجال وهي:

- الحاجة للتوسع في التمويل من خلال أدوات أخرى غير التمويل عن طريق البنوك، مثل السندات والصكوك، وذلك لتمويل الاحتياجات المتزايدة لمشروعات البنية التحتية والطاقة.
- أهمية تطوير أسواق أدوات الدين بحيث تكون نشطة وإصدار سندات بالعملة المحلية.
- أسواق السندات والصكوك، وتحديد أسواق السندات الحكومية، لا تزال تحتاج إلى المزيد من السيولة والعمق بالمقارنة مع الأسواق المماثلة في الدول النامية والاقتصادات الناشئة الأخرى.
- تعمل العديد من الدول العربية على إدخال إصلاحات تستهدف إيجاد البيئة المواتية لتطوير أسواق أدوات الدين، ويستلزم هذا الأمر بذل المزيد من الجهود على جانبي العرض والطلب على هذه الأدوات.
- ضرورة توسيع وتركيز الإصدارات من السندات الحكومية لبناء منحني عائد مرجعي مستمر، ويتطلب ذلك تطوير التشريعات والقوانين ذات العلاقة للتغلب على بعض المعوقات القانونية التي قد تعيق إصدار مثل هذه الأدوات.
- أهمية معالجة الجوانب المتعلقة بقوانين الإفلاس وحقوق الدائنين والتطبيق الفعال لقواعد الحوكمة السليمة، باعتبارها تمثل هي الأخرى جوانب مهمة



باول سايمونز

أسواق السندات
والصكوك لا تزال
تحتاج إلى المزيد من
السيولة والعمق

«المعايير الدولية .. الطريق الأمثل لأسواق مالية أكثر عمقاً وسيولة»



التوصيات في مجال الإنسجام والتناغم بين التشريعات:

- تعزيز التعاون بين كافة الأطراف في مجلس التعاون الخليجي لتحقيق التناغم مع التشريعات الدولية حتى يستفيد المستثمر المؤسسي والشركات المدرجة والسوق ككل، مع مراعاة أن تكون الأسباب الداعية لتحقيق الانسجام أو التوافق بين التشريعات اقتصادية وعملية ولا تعتمد فقط على المخاطر.
- التنسيق الكافي لدى كل دولة بين مختلف السلطات الاشرافية فيها من جهة، وبين هذه السلطات والمؤسسات والمتعاملين في الأسواق من جهة أخرى.
- العمل على تبني برنامج إقليمي لتطوير أسواق المنطقة وإزالة القيود بين الأسواق المالية، للمساهمة في إيجاد سوق واحدة أكثر عمقاً وسيولة وكفاءة.
- العمل على تنسيق التشريعات والأنظمة والممارسات ذات العلاقة وفقاً للمعايير العالمية.

الاستثمار المؤسسي

- إيلاء الاهتمام الكافي لدور مديري الأصول؛ نظراً لأن لهم دوراً مهماً جداً بالنسبة للاستثمار المؤسسي، خصوصاً أن هناك نمواً متوقعاً في نشاط إدارة الأصول في منطقة الخليج.
- الإفصاح والشفافية مهمين جداً للأسواق للحفاظ على مصالح المستثمرين ولتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية.
- يجب أن تكون هناك خططاً بشأن استثمار مكافآت نهاية الخدمة للعاملين بكفاءة واحترافية.
- يجب دعم ونشر ثقافة خطط التقاعد لدى كافة فئات العاملين.
- ضرورة وجود تشريعات لتدعيم المستثمرين المؤسسيين كمشتريين في الأسواق.
- يجب أن يكون لمدير الأصول حرية الدخول إلى الأسواق والتنقل بينها في كافة دول المنطقة.
- يجب أن يكون هناك اعتراف متبادل بين دول المنطقة فيما يتعلق بالأنظمة والتشريعات أسوة بما هو معمول به في دول الاتحاد الأوروبي.
- تطوير الاستثمار المؤسسي وتوسيع قاعدة المستثمرين في الأسواق المالية.
- كذلك ضم البيان الختامي مجموعة من التوصيات العامة تضمنت:
- العمل على تقوية التعاون التنظيمي (الإشرافي) الفعال بين الجهات المعنية بذلك من خلال إحداث توافق وتناغم بين الأنظمة.
- القضاء على مقولة: "هذه المؤسسة أو الشركة كبيرة لدرجة يصعب معها انهيارها".
- تبني فكرة تشريع واحد يناسب الجميع؛ نظراً لأن لها مزايا كثيرة منها عدم وجود فرص للمراجعة Arbitrage (بمعنى الاستفادة من الثغرات التشريعية والتنظيمية).
- حاجة المبادرات الدولية لمساندة تنظيمية على مستوى الدول والهيئات التنظيمية من أجل تحقيق التوافق Matching.
- السعي من أجل جعل أسواق المشتقات أكثر أماناً.
- ضرورة تنفيذ القواعد والأنظمة التي يتم إصدارها من قبل الهيئات التنظيمية.
- الأهمية البالغة لموضوع الشفافية والإفصاح بالنسبة للمستثمرين، مما يتطلب العناية التامة به.
- الحاجة الماسة لتيسير انتقال الضمانات Collaterals بصورة فاعلة حتى تتمكن البنوك ووكالات المقاصة المركزية من أداء دورها.. وهذه المبادرات تحتاج إلى مساندة من الجهات التنظيمية.
- ضرورة ضخ استثمارات صناديق التقاعد في الأسواق بما يمكن من تحقيق مردود إيجابي ينعكس على زيادة عمق السوق.
- تعزيز الرقابة على أسواق المشتقات بأفضل صورة ممكنة من أجل الحد من المخاطر وتخفيضها إلى أقل قدر ممكن.



الدكتور حاتم جمعة

- أن تكون هناك إصدارات بالعملة المحلية، مع الأخذ في الاعتبار أن المستثمرين ينظرون إلى مدى استقرار النظام الحكومي ومدى انفاذ القوانين والتشريعات.

الصناديق والادخار:

- وأوصى المؤتمر في هذا الإطار بعدد من التوصيات منها:
- العمل على تقوية وتحسين متطلبات رأس المال وإجراءات الترخيص لصناديق الاستثمار، وتطوير قواعد الإفصاح والتقييم والاسترداد لهذه الصناديق.
- تشجيع إنشاء الصناديق الخاصة للمعاشات والتقاعد ووضع الحوافز والضوابط لعملها.
- الحاجة لإدخال حوافز تساهم في تشجيع الادخار عبر وثائق التأمين، وتطوير التشريعات التي تساعد على تطور شركات التأمين بنوعيتها التقليدي والتكافلي، وتحديداً على صعيد سياسات الاستثمار لتحقيق اتساق أفضل بين الأصول والخصوم لهذه الشركات.
- العمل على تطوير أدوات ووسائل للمستثمرين تساعدهم على إدارة أفضل للمخاطر وتحسين السيولة في الأسواق، من خلال تطوير وظيفة "صانع السوق" وإدخال العمل بأدوات جديدة لإدارة المخاطر والسيولة.

سجلت أكثر من 51 مليار درهم في 2013

محللون: أرباح قياسية للشركات المدرجة خلال العام الحالي



تصاعد أرباح الشركات
يستقطب مزيداً
من المستثمرين
للتوزيعات السخية



مليار درهم ونسبة 40% في العام 2013 مقارنة مع
12.7 مليار درهم في عام 2012.

وعلى المستوى القطاعي، فقد كان النصيب الأكبر
من الأرباح المتحققة في السوقين لصالح قطاع البنوك
حيث بلغت 28.25 مليار درهم في عام 2013 بنمو
نسبته 18.6% مقارنة مع العام 2012 الذي وصلت
فيه قيمة الأرباح 23.8 مليار درهم، وبذلك فإن القطاع
استحوذ على نحو 55.3% من إجمالي الأرباح التي
حققتها جميع الشركات الوطنية المدرجة في سوق
أبوظبي ودبي الماليين .

وفي قطاع العقار، بلغ صافي الأرباح مع نهاية
العام 2013 نحو 7.6 مليار درهم بنمو نسبته 75%
مقارنة مع الأرباح التي حققتها شركات القطاع المدرجة
في السوقين عام 2012 والبالغة 4.33 مليار درهم .
وكانت الحصيلة الإجمالية لأرباح الشركات
المدرجة في سوق أبوظبي ودبي الماليين وصل إلى
36.9 مليار درهم في نهاية الأشهر التسعة الأولى من
العام 2013، مقارنة مع 32.6 مليار درهم في نفس
الفترة من العام 2012 .

وبلغ صافي الأرباح المجمعة، للشركات المدرجة
في سوق دبي المالي خلال الأشهر التسعة الأولى من
العام 2013 إلى 11.42 مليار درهم بنمو نسبته 29
% مقارنة مع 8.84 مليار درهم تم تحقيقها خلال نفس
الفترة من عام 2012، وذلك بارتفاع قدره 2.58 مليار
درهم

وبلغت الأرباح المجمعة لشركات قطاع البنوك في
سوق دبي 5.96 مليار درهم، خلال الأشهر التسعة
الأولى من العام 2013، ونسبة 52% من إجمالي

33.4

مليار درهم صافي الأرباح
التي حققتها الشركات
المتداولة في سوق
أبوظبي للأوراق المالية

17.88

مليار درهم صافي
الأرباح التي حققتها
الشركات المتداولة
في سوق دبي المالي

القنوات الاستثمارية الأخرى .

بدوره، قال إياد البريقي مدير التداول في شركة
"الانصاري للخدمات المالية" إن عودة النشاط للاقتصاد
الوطني ينعكس إيجاباً على أرباح الشركات، وبالتالي
على توزيعاتها للأرباح خلال السنوات المقبلة، ما يدفع
كثيراً من المستثمرين إلى الدخول في أسواق المال بغية
العوائد المجزية من توزيعات الأرباح.

وتوقع أن تفتقر أرباح هذه الشركات إلى مستويات
قياسية بشكل تصاعدي، بالتوازي مع نمو الاقتصاد
الوطني الذي يتوقع أن يواصل نموه القوي خلال
السنوات المقبلة.

وطبقاً للإرقام المجمعة، فقد وصل صافي الأرباح
التي حققتها الشركات المتداولة في سوق أبوظبي
للأوراق المالية نحو 33.4 مليار درهم في نهاية العام
2013 وبنمو نسبته 10.3% مقارنة مع العام 2012
والذي وصل إلى 30 مليار درهم تقريباً. أما في سوق
دبي المالي فقد ارتفع صافي أرباح الشركات إلى 17.88

يتوقع أن تحقق الشركات المساهمة الوطنية المدرجة
في سوق "أبوظبي للأوراق المالية" و"دبي المالي"
أرباحاً قياسية خلال العام الحالي مع عودة النشاط
القوي للاقتصاد الوطني، والتوقعات بأن يحقق
مستويات نمو قوية متصاعدة خلال الأعوام المقبلة.
وأكد محللون أن الأرباح التي حققتها هذه الشركات
خلال الربع الأول من العام الحالي، والأرباح القياسية
التي حققتها خلال العام الماضي، مؤشر قوي على
اتجاهها إلى تحقيق مستويات قياسية من الأرباح، ما
يشكل بيئة جاذبة للمستثمرين الذين ينتظرون عوائد
مجزية.

وقفزت الأرباح المجمعة للشركات الوطنية المدرجة
في سوق "أبوظبي للأوراق المالية" و"دبي المالي"
بنسبة 26% خلال الربع الأول من العام الحالي لتصل
إلى نحو 15.5 مليار درهم مقارنة مع أرباحها في نفس
الفترة من العام 2013، لتقترب بذلك من أرباحها التي
حققتها في نفس الفترة من العام 2008.

وكانت الشركات المدرجة قد حققت أرباحاً قياسية
خلال العام 2013 بلغت 51.2 مليار درهم بنمو نسبته
19.9% مقارنة مع صافي الأرباح المسجلة في العام
2012 والتي بلغت قيمتها 42.7 مليار درهم مما
يشكل إنعطافاً جديدة في عمل جميع الشركات العاملة
المدرجة وتمثل العديد من الأنشطة الاقتصادية في دولة
الإمارات، الذي تخطت خلاله أرباحها القياسية التي
حققتها في العام 2008.

وأكد نبيل فرحات المدير الشريك في شركة الفجر
للأوراق المالية أن تحقيق الشركات لهذه القفزة على
مستوى أرباحها لم يكن مستغرباً بعدما عادت دورة
النشاط إلى عملها بكامل قوتها خلال العام الماضي،
وهو ما انعكس إيجابياً على نسبة التوزيعات التي
جاءت سخية، مما شجع على عودة تدفق السيولة إلى
الأسواق وتحسن أسعار الأسهم التي ما زالت، رغم
الارتفاعات التي سجلتها، جاذبة للاستثمار.

وأعرب عن اعتقاده بأن نسب النمو في ربحية
الشركات ستتواصل خلال العام الجاري بدعم من
محفزات كثيرة منها تحسن أداء الشركات المدرجة.
بدوره، أكد كفاح المحارمة مدير عام شركة الدار
للخدمات المالية أن ارتفاع الأرباح التي حققتها
الشركات كان الدافع الأول لزيادة نسبة التوزيعات
التقديمية على المساهمين عن العام الماضي والتي اعتقد
أنه سيتم إعادة ضخ جزء كبير منها مرة أخرى إلى
الأسواق نتيجة ارتفاع الثقة في التعاملات والعائد
الكبير الذي يحققه الاستثمار فيها في حال مقارنتها مع



19,9%

نسبته نمو صافي أرباح
الشركات المدرجة مقارنة
مع العام 2012

شركات سوق دبي المالي 11.8 مليار درهم بنمو نسبته 80% وبمقدار 5.2 مليار درهم مقارنة مع 6.6 مليار درهم تم تحقيقها خلال نفس الفترة من عام 2011 . وفي سوق أبوظبي للأوراق المالية فقد بلغ صافي الأرباح المجمعة في نهاية عام 2012، نحو 29.4 مليار درهم بنمو نسبته 14% وبمقدار 3.6 مليار درهم مقارنة مع عام 2011 الذي وصلت فيه الأرباح إلى 25.8 مليار درهم .

واستحوذ قطاع البنوك على 57.7% من صافي الأرباح المتحققة في السوقين وبقية 23.8 مليار درهم منها 17.8 مليار درهم لبنوك سوق أبوظبي المالي ونحو 6 مليار درهم لبنوك سوق دبي المالي.

الأرباح المجمعة لشركات في السوق وعلى الجانب الآخر، فقد أظهرت الحصيلة الإجمالية لنتائج الشركات المدرجة بسوق أبوظبي للأوراق المالية في نهاية الأشهر التسعة الأولى من عام 2013 إلى 25.54 مليار درهم مقارنة مع 23.79 مليار درهم تم تحقيقها خلال نفس الفترة من عام 2012، وذلك بارتفاع قدره 1.75 مليار درهم وساهم قطاع البنوك بشكل رئيسي أيضا في ارتفاع الأرباح المجمعة لشركات سوق أبوظبي خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2013. وبقية 15.45 مليار درهم. أما في ما يخص مسيرة تطور الأرباح خلال العام 2012 بأكمله في السوقين فقد بلغ صافي أرباح

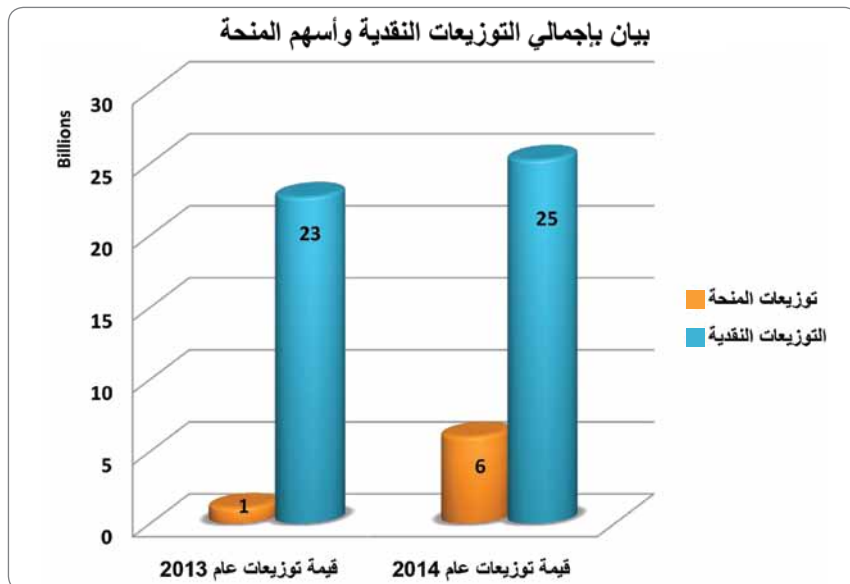


عزيزي المستثمر..

تأكد من تعبئة كامل بيانات أوامر شراء و بيع الأسهم بمعرفتك قبل التوقيع عليها وتسليمها لشركة الوساطة، و ذلك حتى لا يتم استغلالها بطريقة قد تعرضك لمخاطر التلاعب في حسابك.

قطاع البنوك يستحوذ على النسبة الأكبر من التوزيعات

31.28 مليار درهم توزيعات الشركات المساهمة عن العام 2013



رفعت الشركات المساهمة العامة توزيعاتها النقدية والمنحة عن العام 2013، التي اقرتها الجمعيات العمومية العادية خلال النصف الاول من العام الحالي، إلى 31.28 مليار درهم، منها 25.25 مليار درهم نقدا و 6 مليارات درهم كأسهم منحة، مقارنة مع 23.76 مليار درهم عن العام 2012.

مليون درهم نقدا، و312 مليون درهم أسهم منحة، فيما بلغ إجمالي توزيعات قطاع السلع الاستهلاكية 156 مليون درهم نقدا، ونحو 506 مليون درهم نقدا توزيعات شركات قطاع النقل.

وبلغ عدد الشركات المساهمة العامة التي وزعت أرباحا نقدية من قطاع البنوك 18 شركة بلغ إجمالي قيمة توزيعاتها 13.1 مليار درهم مستحوذة على 51,97% من إجمالي التوزيعات النقدية في السوق، تلاها شركات قطاع الاتصالات التي وزعت 7.4 مليار درهم من خلال شركتين وهما مؤسسة الإمارات للاتصالات "اتصالات" وشركة الاتصالات المتكاملة "دو".

واستحوذت شركات قطاع العقار على 6,44% من إجمالي التوزيعات النقدية، حيث وزعت 3 شركات 1.6 مليار درهم نقدا، تلاها قطاع الاستثمار والخدمات المالية ونسبة 3,33%، حيث وزعت 3 شركات 839 مليون درهم، تلاها شركات قطاع التأمين بنسبة 2,79% حيث وزعت 18 شركة مساهمة عامة 704.8 مليون درهم.

واستحوذت 10 شركات مساهمة من قطاع الصناعة على 2,06% من إجمالي التوزيعات النقدية المنقذة في الأسواق المالية خلال العام الماضي وبواقع 518.9

وحقت الشركات المدرجة في سوق الإمارات المالي أرباحا قياسية خلال العام بلغت 51.2 مليار درهم بنمو نسبته 19.9% مقارنة مع صافي الأرباح المسجلة في العام 2012 والتي بلغت قيمتها 42.7 مليار درهم مما يشكل انعكاسا جديدة في عمل جميع الشركات العاملة المدرجة وتمثل العديد من الأنشطة الاقتصادية في دولة الإمارات، الذي تخطت خلاله أرباحها القياسية التي حققتها في العام 2008.

واستحوذ قطاع البنوك على النسبة الأكبر من توزيعات أرباح الشركات المساهمة عن العام 2013 وبواقع 13.12 مليار درهم نقدا و 2.74 مليار درهم أسهم منحة، تلاه قطاع الاتصالات بواقع 7.4 مليار درهم نقدا، تلاه قطاع العقار وبواقع 1.6 مليار درهم نقدا و 2.3 مليار درهم أسهم منحة، فيما بلغت قيمة توزيعات قطاع التأمين 704.9 مليون درهم نقدا و 146 مليون درهم أسهم منحة.

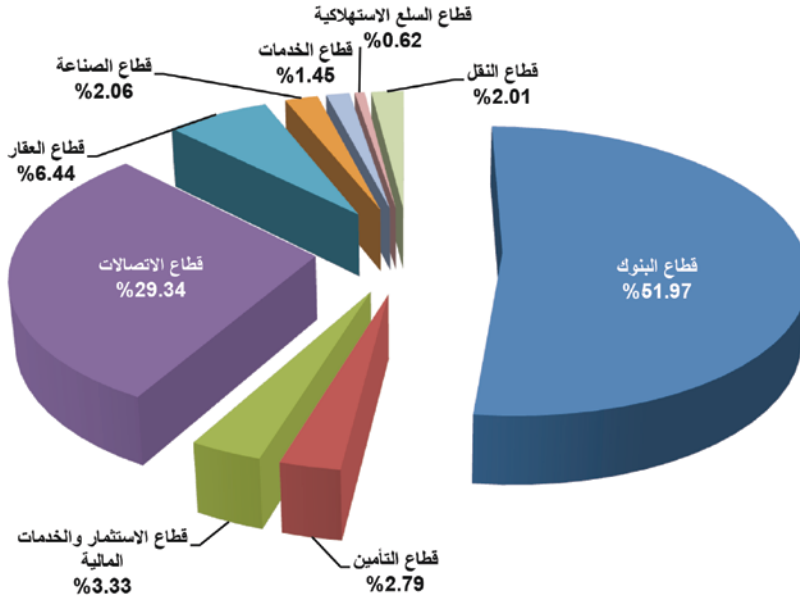
وبلغت قيمة توزيعات قطاع الاستثمار والخدمات المالية 839.6 مليون درهم، و 297.3 مليون درهم أسهم منحة، فيما بلغ إجمالي قيمة توزيعات شركات قطاع الصناعة 518.9 مليون درهم و 234.8 مليون درهم أسهم منحة.

وبلغ إجمالي توزيعات قطاع الخدمات 365.8

عزيزي المستثمر..

إذا لم تكن لديك خبرة كافية للاستثمار في سوق الأسهم يمكنك أن تستثمر في الصناديق أو المحافظ الإستثمارية "المرخصة من قبل الجهات المعتمدة" بعد دراستك لأدائها وسياساتها، وذلك نظراً لأن لديها كفاءات مؤهلة لإدارة أموالك وتتميز بتنويع الإستثمارات وتقليل المخاطر.

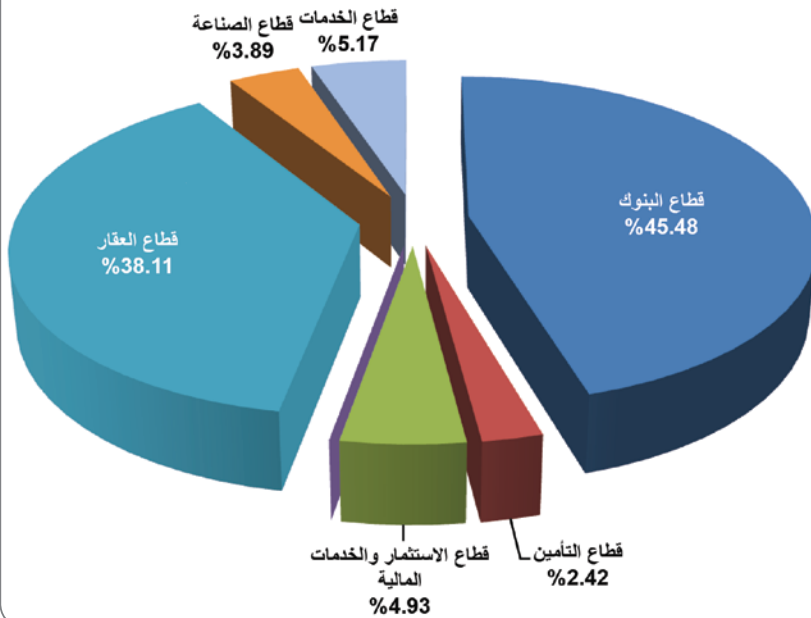
إجمالي التوزيعات النقدية لعام 2014



مليون درهم، تلاها شركات قطاع النقل بنسبة 2,01% حيث وزعت شركتان من القطاع 506.7 مليون درهم، فيما بلغت نسبة توزيعات شركات قطاع الخدمات 1,45% حيث وزعت 7 شركات 365,8 مليون درهم، تلاه قطاع السلع بنسبة 0,62% حيث وزعت 6 شركات 156 مليون درهم.

وعلى الجانب الآخر، استحوذ قطاع البنوك على أكبر نسبة من توزيعات أسهم المنحة مستحوذاً على 45,48% من إجمالي توزيعات المنحة المنقذة في الأسواق، حيث وزع 11 بنك مدرج ضمن القطاع ما يعادل 2.74 مليار درهم أسهم منحة، تلاه 4 شركات في قطاع العقار وزعت 2.3 مليار درهم أسهم منحة ليستحوذ القطاع على 38,11% من إجمالي الأسهم المنحة الموزعة عن العام 2013، فيما بلغت توزيعات شركات قطاع الخدمات 5,17% حيث قامت 3 شركات بتوزيع 312 مليون درهم أسهم منحة، تلاها شركتان من قطاع الاستثمار والخدمات المالية وزعتا 297 مليون درهم أسهم منحة ليستحوذ القطاع على 4,93%، فيما وزعت 4 شركات من قطاع الصناعة 234 مليون درهم أسهم منحة مشكلة 3,89% من إجمالي توزيعات المنحة، تلاها 4 شركات في قطاع التأمين وزعت 146 مليون درهم أسهم منحة مشكلة 2,42% من إجمالي توزيعات المنحة عن العام 2013. وتصدر بنك الخليج الأول شركات قطاع البنوك التي قدمت توزيعات عن العام 2013 وبواقع 100% نقداً تعادل 3 مليار درهم، و30% أسهم منحة تعادل 900 مليون درهم، تلاه بنك أبوظبي الوطني وبواقع 40% نقداً تعادل 1.7 مليار درهم، و10% أسهم منحة تعادل 430.5 مليون درهم، فيما وزع بنك أبوظبي التجاري 30% نقداً تعادل 1.56 مليار درهم..

إجمالي توزيعات المنحة لعام 2014



ووزع بنك الإمارات دبي الوطني 25% نقداً تعادل 1.38 مليار درهم، فيما وزع بنك دبي الإسلامي 25% نقداً تعادل 988 مليون درهم، تلاه بنك رأس الخيمة الوطني الذي اعتمدت جمعيته العمومية توزيعات أرباح بنسبة 50% تعادل 838 مليون درهم. وبلغت قيمة توزيعات شركة إعمار العقارية 15% نقداً تعادل 976,3 مليون درهم فيما بلغت توزيعاتها من أسهم المنحة 10% تعادل 650.8 مليون درهم، بنما بلغت توزيعات شركة الدار العقارية 550 مليون درهم وبنسبة 7% نقداً، فيما وزعت شركة رأس الخيمة العقارية 100 مليون درهم أرباحاً نقدية تعادل 5%، بينما وزعت شركة أرابنك القابضة 40% أسهم منحة بقيمة 1.255 مليار درهم.

بعد دراسة معمقة وشاملة أعدها قسم البحوث والتحليل المالي خبراء الهيئة: لا حاجة لإفراد نظام خاص لكل من الإفصاح والشفافية



خلصت أحدث الدراسات التي أجراها قسم البحوث والتحليل المالي في هيئة الأوراق المالية والسلع إلى عدم وجود اختلاف وحدود فاصلة بين مفهوم الإفصاح والشفافية، وذلك على اعتبار أن الشفافية هي نتيجة للإفصاح وتبعاً لذلك فإنه لا يوجد حاجة لإفراد نظام خاص لكل واحد منهما، مشيرة إلى أن تجارب جميع الدول التي شملتها الدراسة كانت تركز على مفهوم الإفصاح والشفافية كمفهوم واحد وهي نفس النتيجة التي توصل إليها قسم البحوث والتحليل المالي في الهيئة.

وأكدت الدراسة أن بعض المقالات درجت على التفرقة بين الإفصاح والشفافية حيث أطلقت مسمى الإفصاح على عملية إعلان المعلومات من قبل الشركات، ومسمى الشفافية على عملية إعلان المعلومات من قبل السوق سواء كانت تلك المعلومات خاصة بالشركات أم خاصة بالعمليات وأسعارها وكمياتها والقائمين بها.

وكان فريق من الخبراء في قسم البحوث - في إطار حرص الهيئة على رفع مستوى الوعي لدى المستثمرين والشركات والمختصين - عكف خلال الفترة الماضية على إعداد دراسة معمقة استهدفت تحديد المفهوم الشامل والدقيق للإفصاح والشفافية، وذلك من خلال الرجوع إلى مصادر متعددة وإلى تجارب الدول المتقدمة في العالم والمحيط بدولة الإمارات، وذلك لمعرفة جدوى إفراد نظام خاص بالإفصاح وآخر للشفافية في حال اختلاف المفهومين واختلاف الالتزامات المترتبة عليهما.

وبحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) التي شكلت تجربتها في هذا المجال واحدة من التجارب التي اعتمد عليها فريق الخبراء في الهيئة أثناء إعداد دراستهم، فإن مبدأ الإفصاح والشفافية يعد أحد المبادئ الرئيسية بالقواعد المنظمة لحوكمة الشركات الصادرة عن المنظمة الدولية حيث ينبغي أن يكفل إطار الحوكمة تحقق الإفصاح الدقيق في الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركات ومن بينها الموقف المالي، والأداء، والملكية، وأسلوب ممارسة السلطة.

كما يجب أن يشمل الإفصاح على النتائج المالية التشغيلية وأهداف الشركة وحق الأغلبية من حيث المساهمة، وحقوق التصويت وتوضيح لأسماء

فانه ينبغي إعداد ومراجعة المعلومات وكذا الإفصاح عنها بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية، كما ينبغي أن يفي ذلك الأسلوب بمتطلبات الإفصاح غير المالية وأيضاً بمتطلبات عمليات المراجعة وذلك فضلاً عن ضرورة الاضطلاع بعملية مراجعة سنوية عن طريق مراجع مستقل، بهدف

أعضاء مجلس الإدارة، والمديرين التنفيذيين الرئيسيين، والرواتب والمزايا الممنوحة لهم إلى جانب عوامل المخاطرة المنظورة والمسائل المادية المتصلة بالعاملين وبغيرهم من أصحاب المصالح وهيكل وسياسات حوكمة الشركات. وطبقاً لمنظمة التعاون التنموي الاقتصادية أيضاً،

إتاحة التدقيق الخارجي والموضوعي للأسلوب المستخدم في إعداد وعرض القوائم المالية وفوق ذلك كله ينبغي أن تكفل قنوات توزيع المعلومات إمكانية حصول مستخدمي المعلومات عليها في الوقت الملائم وبالتكلفة المناسبة.

ومن التجارب الأخرى التي اعتمدت عليها الدراسة، المنظمة الدولية للهيئات الرقابية للأوراق المالية (IOSCO)، فقد تضمنت مبادئ عملها الرئيسية ذات العلاقة بالشركات المصدرة للأوراق المالية التشديد على وجوب توافر إفصاح كامل ودقيق وفي توقيت مناسب عن المؤشرات المالية وكذلك المعلومات الأخرى التي تساعد المستثمرين في اتخاذ قراراتهم.

وعرفت المنظمة شفافية السوق على أنها قدرة المشاركين بالسوق على الحصول على معلومات عن عمليات التداول مثل السعر، كمية الطلب، حجم التداول، المخاطرة وهوية المتعامل. وهي بذلك تعتمد على توفر المعلومات قبل التداول وبعد التداول.

واستعرضت الدراسة التعريفات التي تناولت المفهوم وعلى نحو مبسط، مشيرة إلى أن الشفافية تعتبر مبدأ إيجاد بيئة تكون فيها المعلومات المتعلقة بالظروف والقرارات والأعمال الحالية متاحة ومنظورة ومفهومة لكل المشاركين في السوق، في حين يعرف الإفصاح على أنه عبارة عن عملية ومنهج توفير المعلومات وجعل القرارات المتصلة بالسياسة المتبعة من جانب المنشأة معروفة ومعلومة من خلال النشر في الوقت المناسب.

ويؤكد فريق خبراء الهيئة في دراستهم أنه واعتماداً على ما سبق يمكن القول أن الإفصاح والشفافية هما وجهان لعملة واحدة على أساس ارتباط المفهومين بالمعلومات والبيانات التي تخرج من الشركة وتتغذى بها الأسواق، كما يمكن القول إن إلزام الشركات المساهمة المدرجة في الأسواق المالية بالإفصاح المستمر والمتكرر عن جميع المعلومات المالية وغير المالية سواء كانت الجيدة أو السيئة والحرص على إيصال هذه المعلومات لجميع المستثمرين والمستخدمين لها في نفس الوقت وعدم تفضيل فئة معينة على حساب الفئات الأخرى سيؤدي إلى زيادة كفاءة وشفافية الأسواق المالية وزيادة ثقة المتعاملين فيها وبالتالي زيادة جاذبيتها ودخول مستثمرين جدد إليها.

وأوضحوا أن مفهوم الإفصاح طبقاً للتعريفات السابقة يركز على إيصال المعلومات والبيانات المالية وغيرها من البيانات إلى جميع الأطراف في نفس الوقت، وكذلك الحال بالنسبة لمفهوم الشفافية ولكن تقتضي الشفافية أن يتم إيصال المعلومات والبيانات كاملة لجميع المستثمرين في نفس الوقت دون

تشويهها أو تجزئتها أو إظهارها غامضة، وبالتالي فإن الشفافية هي نتيجة حتمية للإفصاح الكامل والذي تتألف بنوده من العديد من العناصر التي تشمل الوقت والمحتوى وأنواعه (مالي - جوهري - تاريخي - إداري) ومراحل (قبل الإكتتاب - التخصيص - الإدراج - البدء بالعمل - خلال السنة - موعد الجمعية العمومية) ووسائله (إدارة الشركة - إدارة السوق - وسائل الإعلام) بالإضافة إلى أهميته (حماية الإستثمارات وتنميتها - جذب مزيد من الإستثمارات - حماية المتعاملين - إيجاد مزيد من الوظائف - حماية حقوق المساهمين والمقرضين - تسهيل عملية الإطلاع والمتابعة - تجنب الاقتصاد الوطني مخاطر الهزات المالية المفاجئة - تعزيز روح الثقافة المالية والإستثمارية لدى المرتبطين بالشركة والأسواق).

وفي سبيل منح الدراسة المزيد من العمق والدقة في الوصول إلى نتائج دقيقة فيما يخص الموضوع، فقد لجأ خبراء الهيئة كذلك إلى دراسة تجارب الهيئات المنظمة للأوراق المالية وأسواق الأوراق المالية العالمية والعربية، حيث اتضح أن جميع هذه الدول ركزت على مفهوم الإفصاح والشفافية كمفهوم واحد دون تمييز ودون وضع حدود فاصلة بين مبدأ الإفصاح ومبدأ الشفافية وإنما قامت بوضع تشريعات تركز على أن يكون إفصاح الشركات المدرجة لدى أسواقها المالية إفصاحاً كاملاً دون تشويه أو غموض، أي أن يكون هنالك شفافية عالية ووضوح كامل للمعلومات التي يتم الإفصاح عنها لجميع الأطراف والمستثمرين في نفس الوقت، وذلك من خلال وضع مجموعة من المعايير والمتطلبات في قوانينها وأنظمتها.

وتعد هيئة الأوراق المالية والسلع من أوائل الهيئات التي حققت إنجازات مميزة على صعيد ترسيخ مبدأ الإفصاح والشفافية رغم حداثة تأسيسها مقارنة مع بعض الهيئات الرقابية الأخرى في المنطقة، وقد أصدرت نظاماً خاصاً بالإفصاح والشفافية منذ تأسيسها في العام 2000 شملت نصوصه أفضل الممارسات المعمول بها على مستوى العالم، وذلك إلى جانب حرص الهيئة على إصدار التعليمات التي من شأنها تعزيز هذا المبدأ باستمرار ومواكبة جميع التطورات التي يشهدها هذا المجال .

وشمل النظام تحديد آليات لجميع الأطراف ذات العلاقة بعمل الأسواق المالية والتي من شأنها ضمان التزامهم بالإفصاح والشفافية في عملهم ومنهم المستثمرون الأفراد والمؤسسات والمحافظ إلى جانب الأسواق نفسها والشركات المدرجة وحتى الإفصاح المتعلق بهيئة الأوراق المالية والسلع وذلك لسلامة عمل الجميع وعلى النحو الذي يؤدي الهدف من وضع النظام .

الإفصاح والشفافية وجهان لعملة واحدة لارتباط المفهومين بالمعلومات والبيانات التي تخرج من الشركة وتتغذى بها الأسواق

عزيزي المسؤول بالشركة المساهمة العامة:

يمكنك عبر تطبيقات الأجهزة الذكية (أي فون وأي باد وبلوك بيرى وأندرويد وويندوز) الحصول في أي وقت ومن أي مكان على خدمة تجديد تسجيل شركة مساهمة عامة، وطلب الموافقة لعقد جمعية عمومية عادية أو غير عادية، وطلب شهادة إلى من يهمله الأمر.

بدعم من النمو الاقتصادي وتوفير السيولة محللون يتوقعون عودة قوية لسوق الإصدارات الأولية في الإمارات

اللازمة للاكتتابات الجديدة خاصة بعد النمو الكبير في أعمالها خلال العامين الماضيين.

وارتفعت القروض والسلف في البنوك العاملة في الإمارات بنهاية مارس الماضي بنسبة 0.8% لتصل إلى 1303.4 مليار درهم مقارنة مع 1293.5 مليار درهم في شهر فبراير الذي سبقه، ما يعني أنها ضخّت 9.9 مليار درهم قروضاً جديدة لعملائها خلال شهر واحد.

وفي خطوة تعكس مدى رغبة المستثمرين في وجود اكتتابات جديدة، أظهر 76% ممن شاركوا في استبيان أعدّه سوق دبي المالي مؤخراً استعدادهم للمشاركة في اكتتابات عامة خلال العام 2014، معربين عن اهتمامهم بالمشاركة في اكتتابات عامة لشركات حكومية ومجموعات عائلية وخاصة.

وحول رؤية المستثمرين لقطاع الاكتتابات العامة، أظهرت النتائج أن أبرز ثلاثة عوامل تلفت المستثمرين عند اتخاذ قرار المشاركة، تتمثل في الأداء المالي للشركة والمؤسسين والإدارة وشهرة العلامة التجارية.

وقال مجد المعاينة رئيس دائرة الأوراق المالية في "بنك أبوظبي الوطني": إن الأجواء إيجابية للغاية لرؤية طرح الاكتتابات العامة التي تأجل تنفيذها خلال السنوات الماضية بما يتيح للشركات الخاصة والعائلية جني ثمار التحول إلى مساهمة عامة وذلك في ضوء الأداء القياسي الذي حققته الأسواق المالية الثانوية.

وأكد أن عودة الانتعاش إلى سوق الإصدارات الأولية خلال العام 2014 سيكون مدعوماً بالعديد من العوامل منها ما هو متعلق بالنشاط الذي مازال يشهده السوق الثانوي والذي جاء نتيجة تعافي العديد من القطاعات الاقتصادية من الازمة التي مرت بها خلال السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى وفرة السيولة لدى الجهاز المصرفي والتي أصبحت تبحث عن فرص استثمارية ذات عوائد عالية.

وأضاف أن هناك حاجة إلى خصخصة بعض الشركات الحكومية بعدما أثبتت التجربة نجاحها خلال عامي 2005 - 2006 بعد طرح جزء من أسهمها للاكتتاب العام وتحويلها إلى مساهمة عامة، الأمر الذي دعم السوق ورفع وتيرة إنتاجية الشركات، معرباً عن أن العام الجاري سيشهد طرح العديد من الاكتتابات الجديدة التي ستساهم في تنويع الفرص الاستثمارية أمام المستثمرين وهو الهدف الذي تعمل هيئة الأوراق المالية والسلع بالتعاون مع الأسواق لبلوغه.

يستعيد سوق الإصدارات الأولية في الدولة نشاطه خلال العام الجاري في ظل توفر كافة العناصر اللازمة للانتعاش وفي مقدمتها وجود سيولة فائضة تبحث عن فرص استثمارية ذات عوائد جيدة إلى جانب التحسن المتواصل المسجل في أسواق المال الثانوية منذ نحو عامين والتي جاءت في مقدمة قائمة أكثر الأسواق العالمية نمواً في العام 2013.

قال محللون ماليون إن سوق الإصدارات الأولية الذي يعد من أهم العناصر الداعمة لأسواق المال الثانوية وزيادة الفرص الاستثمارية فيها أصبح متعطشاً لطرح اكتتابات جديدة، بعد الركود الذي سيطر عليه خلال السنوات الأربع الماضية، مشيرين إلى أن هناك حاجة كبيرة لتأسيس شركات مساهمة عامة جديدة في قطاعات اقتصادية غير ممثلة حتى الآن في أسواق مثل قطاعات الصحة والتعليم والخدمات البترولية المساندة.

وكانت شركة مازكا قد طرحت أسهمها للاكتتاب العام إبريل الماضي، وشهدت إقبالا كبيراً، حيث بلغت حصيلة الاكتتاب أكثر من 10 مليار درهم غطى أكثر من 36 ضعف المبلغ المطلوب.

وطرحت مازكا 275 مليون سهم للاكتتاب العام. وأضاف المحللون أن هناك سيولة فائضة متوفرة لدى مستثمرين ما زالت تبحث عن فرص للاستثمار، وذلك إلى جانب استعداد البنوك لتقديم التمويلات

76%

من المشاركين في استبيان
أعد مؤخراً مستعدون
للمشاركة في اكتتابات
عامة خلال العام 2014

وقال "من جانبنا فأننا في إدارة الأوراق المالية في "بنك أبوظبي الوطني" على اتصال دائم مع الشركات التي لديها النية لطرح أسهمها للاكتتاب العام، إلى جانب التعاون المستمر مع الجهات المعنية، وفي مقدمتها هيئة الأوراق المالية والسلع، لدعم سوق الإصدارات الأولية وتذليل كافة الصعوبات التي يمكن أن تعترض أي شركة في انجاح عملية طرح أسهمها للاكتتاب أو زيادة رؤوس أموال الشركات القائمة".

من جانبه، قال الخبير المالي حسام الحسيني، إن النشاط الذي تشهده الأسواق المالية منذ أكثر من عام يعكس وجود سيولة فائضة كبيرة لدى المستثمرين، وهو ما يعني أن جزءاً منها يمكن أن يتم استثماره في أية إصدارات جديدة، خاصة إذا كانت في قطاعات غير ممثلة في الأسواق وتحقق نسب نمو جيدة للمستثمر وتدعم الأسواق الثانوية". وأكد أن البيئة التشريعية لتنشيط سوق الإصدارات جانبية للغاية في الوقت الراهن حيث عملت هيئة الأوراق المالية والسلع على تطوير آليات الاكتتاب خلال الفترة الماضية، إلى جانب التحديث المتواصل للأنظمة واعتماد آلية بناء سجل الأوامر لتحديد النطاق السعري للشركة المطروح أسهمها للاكتتاب العام بعد مناقشات تلك الشركة مع مدير سجل الأوامر وصولاً إلى تحديد القيمة العادلة للطرح وعلى نحو يضمن التقييم العادل لأسهمها عند الطرح.



بناء سجل الأوامر

تقوم آلية بناء سجل الأوامر على تحديد النطاق السعري للشركة المطروحة أسهمها للاكتتاب العام بعد مناقشات تلك الشركة مع مدير سجل الأوامر، ومن ثم يقوم مدير سجل الأوامر بتسويق الاكتتاب للمستثمرين المؤسسيين الراغبين في الاكتتاب، والذين يقومون بإبداء الاهتمام بالاستثمار في هذا الطرح الأولي، وطرح أسعارهم المقيدة لهذا الطرح ضمن النطاق المحدد، وبعد ذلك يقوم مدير سجل الأوامر بعد التشاور مع الشركة المصدرة، بتحديد سعر الاكتتاب وحجم التخصيص بناء على حجم وأسعار الطلب، ومن ثم يقوم بتوزيع حصص الاكتتاب على المشاركين وتحديد التوزيعات المتبقية للأفراد. وتساهم عملية بناء سجل الأوامر في إيجاد سوق لأسهم الشركات المطروحة أسهمها للاكتتاب العام قبل بدء التداول مقارنة بطريقة تحديد السعر التي يتم التعرف على توجهات قوى العرض والطلب بشأنها بعد بدء التداول، ويسبق عملية بناء سجل الأوامر الطرح الأولي بتحصيل كميات الطلب من المستثمرين المؤسسيين، وتخصيص كميات للمستثمرين المؤسسيين قبل بدء التداول، بينما يكون حجم العرض محددا سلفاً لدى مدير سجل الأوامر.

منذ تأسيسها، سيكون له انعكاسات إيجابية ليس على الأسواق وحسب، بل سيساهم ذلك في دعم الاقتصاد الإماراتي بشكل عام، مشيراً إلى ضرورة تشجيع طريقة الاكتتاب بجزء من القيمة الإسمية للشركات الجديدة، وهي التجربة التي أثبتت نجاحها في وقت سابق. وأضاف أن من أهم العناصر التي تشجع على الاكتتاب في الشركات الجديدة، بالإضافة إلى وفرة السيولة لدى المستثمرين، هو انخفاض كلفة التمويل من قبل البنوك وهو ما يضمن بالتالي عودة الانتعاش بقوة إلى سوق الإصدارات الأولية.

سنوات . وأكد غندور أن الجهات المختصة ممثلة في هيئة الأوراق المالية والسلع والأسواق المالية، بذلت جهوداً كبيرة خلال الفترة الماضية في توفير المناخ المناسب لتنشيط سوق الإصدارات وذلك بعد الركود الذي أصابه خلال السنوات الماضية، مشيراً إلى أهمية أن يكون هناك تمثيل لقطاع البتروكيماويات والخدمات النفطية المساندة في الأسواق المالية، وذلك نظراً لقدرته الكبيرة على دعمها وتنويع الفرص الاستثمارية المتوفرة فيها . وكرر التأكيد على أن شمول الاكتتابات الجديدة قطاعات لا يوجد لها تمثيل في الأسواق المالية

وأشار إلى أنه، وإلى جانب تأسيس شركات جديدة خلال العام الجاري، سيكون هناك زيادة في رؤوس أموال شركات أخرى من خلال طرح خاص، مما يساهم في توفير المزيد من الفرص الاستثمارية للمستثمرين، مكرراً التأكيد على أن العام 2014 سيكون الأكثر نشاطاً على صعيد حركة الاكتتابات الأولية وعلى نحو ربما يشبه النشاط المسجل في العام 2006.

ويؤكد عماد غندور، المدير التنفيذي لشركة سبدار بريدج لإدارة الأصول، أن هناك تحسناً شهدته سوق الإصدارات الأولية خلال الفترة الأخيرة إلا أنه لم يكن بمستوى الطموح أو مواكباً للنشاط المسجل في الأسواق الثانوية، معرباً عن اعتقاده بأن القطاع في طريقه إلى التحسن بنسب أكبر خلال العام 2014 مع وجود رغبة كبيرة لدى المستثمرين بالمشاركة في اكتتابات جديدة.

وقال إن هناك العديد من العوامل التي تدعم عودة النشاط بقوة إلى سوق الإصدارات الأولية يتمثل أولها في وجود سيولة فائضة كبيرة لدى المستثمرين وهم على استعداد لضخ جزء منها في الاكتتابات الجديدة خاصة تلك التي تساهم في منح قيمة مضافة للسوق الثانوي، مشيراً إلى أن من أهم القطاعات التي يجب أن تشهد طروحات هي قطاع التعليم والصحة والتجزئة، والتي واصلت تحقيق نسب نمو جيدة حتى في ظل الأزمة المالية والاقتصادية التي شهدتها العالم قبل ست



خلال اللقاء السنوي لأسرة الهيئة

معالي سلطان المنصوري يكرم الإدارات والفرق المتميزة والفائزين بجوائز الفرسان من موظفي الهيئة

وكرم معالي الوزير كذلك عدداً من موظفي الهيئة على النحو التالي:
من قطاع الإدارة العامة: د. ريان ليمان عن الفئة الإشرافية، وخالد بازهير عن الفئة التخصصية، ومن قطاع الترخيص والرقابة والتنفيذ: نادية الحضرمي عن الفئة الإشرافية، وسلمى المنصوري عن الفئة التخصصية/ التنفيذية، ومن قطاع الشؤون القانونية والإصدار: عبد اللطيف الشامسي عن الفئة الإشرافية، وأيمن هيك عن الفئة التخصصية، وحصة الشحي عن الفئة التنفيذية، ومن قطاع الخدمات المؤسسية والمساندة مصطفى المرزوقي عن الفئة الإشرافية، وشيما آل علي عن الفئة التخصصية/ التنفيذية.

وبالإضافة إلى ذلك تم تكريم الفرق المتميزة، وضمت أعضاء اللجنة الفنية سعادة مريم السويدي رئيس اللجنة وعضوية سعادة د. عبيد الزعابي، ود. مظهر فرغلي، ود. منذر بركات، ود. ريان ليمان، ود. خالد الزعابي، وخالد المحمود، وعبد اللطيف الشامسي، وعبد الله الحبسي، وصالح المازمي.. وأعضاء فريق التأهيل لشهادة الأيزو 31000:2009 برئاسة سعادة محمد الحضري، وعضوية محمد رستم، وأحمد سمير العزب وشيرين فتحى.. وأعضاء لجنة مراجعة نتائج التفتيش والرقابة، وفريق صناديق الاستثمار، والفريق التقني للتحويل الإلكتروني. كما تم كذلك تكريم الفائزين بجائزة الجندي المجهول من الفئات المساعدة.



مؤسسي حكومي متميز لإدارة العمل. وأشار الطريفي إلى أن الهيئة تمكنت خلال الفترة الماضية من استكمال بنية تشريعية للأسواق تضارع مثيلاتها في الأسواق العالمية المتقدمة، تضم حالياً ما يزيد عن 45 نظاماً وقراراً ومن بينها صانع السوق، وضوابط الحوكمة، وصناديق الاستثمار، والإفصاح والشفاافية، والصكوك الإسلامية، وسندات الدين، وغيرها من الأنظمة التي تنظم عمليات الطرح والتداول في الأسواق المالية.

كما قام معالي سلطان المنصوري وسعادة عبد الله الطريفي بتكريم الأنسة شيما المانع رئيس قسم التطوير والبرمجة بالهيئة الفائزة بجائزة برنامج الفرسان للحفز الوظيفي. كما تم تكريم إدارة الرقابة بدرع برنامج الفرسان فئة جائزة الإدارة المتميزة.

كرم معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد/ رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع عدد من مديري وموظفي الهيئة المتميزين وذلك خلال "اللقاء السنوي لأسرة الهيئة" بحضور سعادة عبدالله الطريفي الرئيس التنفيذي للهيئة ونواب الرئيس التنفيذي ومديري الإدارات المختلفة.

وقد كرمت الهيئة معالي سلطان المنصوري رئيس مجلس الإدارة؛ حيث قدم له سعادة عبد الله الطريفي درعاً تذكاريًا اعترافاً من الهيئة بالعباءة المتميز والإسهام القيم الذي يقدمه مما كان له أثر كبير في نجاح مسيرة الهيئة. كما ألقى معالي سلطان المنصوري كلمة بهذه المناسبة قدم من خلالها التهنية لأسرة الهيئة وفرق العمل المتميزة، وعبر عن تقديره للإنجازات التي حققتها الهيئة على مدى مسيرتها الناجحة ولكل من ساهم في إنجازاتها من فريق العمل بالهيئة وكافة إداراتها، كما توجه بالتحية لأعضاء مجلس إدارة الهيئة على الجهود التي بذلوا ويبدلون خلالها الدورة الحالية للمجلس والتي ساهمت في تحقيق الكثير من الخطط الموضوعة. وأضاف أن هناك العديد من المقومات التي تضاعفت لنجاح الهيئة خلال الفترة الماضية، ولعل أحد أبرز مقومات نجاحها هو الإخلاص في الأداء، والتفاني في العطاء، والعمل بروح الفريق الواحد، ووجود إدارة ناجحة، والالتزام بخطط منهجية

مدروسة، وأكد على ثقته من "استمرار الانطلاقة الواعدة للهيئة من أجل بلوغ ما نرجوه لقطاع الأوراق المالية والسلع، من دور رئيس مركبة أساسية من ركائز الاقتصاد الوطني". كما دعا معاليه إلى بذل المزيد من الجهد وتعزيز قيم التنافسية والتكاملية لارتقاء بخدمات الهيئة وفق أفضل الممارسات العالمية، ومواصلة العمل في إطار منظومة جماعية لتعزيز مفاهيم الجودة والعمل المؤسسي، والسعي من أجل مضاعفة هذه الإنجازات كما ونوعاً.

من جانبه أكد سعادة عبد الله الطريفي الرئيس التنفيذي للهيئة على سعي الهيئة المستمر من أجل العمل على إرساء ثقافة مؤسسية تركز على نشر مفاهيم التميز والجودة وبت روح المنافسة البناءة بين الموظفين لارتقاء بمستوى الأداء والخدمات المقدمة، بما يعكس رؤية الهيئة في تقديم نموذج

ترخيص شركات وساطة الأوراق المالية والخدمات المالية

ترخيص شركات وساطة الأوراق المالية خدمة تقوم بها إدارة الترخيص لمنح ترخيص للشركات لمزاولة أعمال الوساطة المالية وفقاً للمادة (25) من القانون الاتحادي رقم (4) لسنة 2000 م في شأن سوق الإمارات للأوراق المالية والسلع.



وبحسب كتاب دليل الخدمات الذي أصدرته الهيئة مؤخراً، يُشترط فيمن يتقدم للحصول على الخدمة أن يكون شخصاً اعتبارياً مؤسساً داخل الدولة ومتخذاً أحد الأشكال المنصوص عليها في القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 1984م بشأن الشركات التجارية، ومملوكاً بما لا يقل عن 51% من رأسماله لأشخاص طبيعيين أو اعتباريين متمتعين بجنسية الدولة أو جنسية إحدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

كما يشترط أن يكون عقد الشركة مكتوباً باللغة العربية وموثقاً أمام الجهات الرسمية، وألا يقل رأس مال الشركة المدفوع عن (30) مليون درهم، وأن يقدم لصالح المقاصة كفالة مصرفية غير مشروطة صادرة عن أحد المصارف العاملة في الدولة ومتوجبة الدفع عند الطلب بمبلغ لا يقل عن (20) مليون درهم كحد أدنى، ويزداد مقدار هذه الكفالة طردياً مع زيادة حجم أعمال الوسيط وفقاً لما يقرره مجلس إدارة السوق، وإذا كان الوسيط مقيداً في أكثر من سوق فيمكنه تجزئة تلك الكفالة المصرفية بين الأسواق المقيد فيها بحيث لا يقل مجموع أجزاء الكفالة عن (20) مليون درهم.

ويجوز بموافقة السوق المعني أن يرهن الوسيط كل أو بعض الأوراق المالية المستثمرة في المحافظ المملوكة له والمودعة لدى المقاصة كضمان لزيادة مبلغ الكفالة المصرفية الخاص به وتفويض السوق ببيع تلك الأوراق أو جزء منها بالسعر الجاري لتغطية أية مطالب مالية قد تنتج عن عجز الوسيط من الوفاء بالتزاماته تجاه السوق أو المستثمرين على أن لا تزيد الكفالة المصرفية الخاصة بالمحافظ الاستثمارية عن (50%) من القيمة السوقية الحالية.

كما يشترط ألا يكون أي من مديري الشركة أو الشركاء المفوضين بإدارتها أو ممثليها القائمين بأعمال الوساطة قد توقف عن دفع ديونه التجارية حتى لو لم يقرن ذلك بإشهار إفلاسه أو يكون قد أشهر إفلاسه ولم يُرد إليه اعتباره، أو يكون قد حكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف والأمانة ولم يُرد إليه اعتباره، وأن يقتصر نشاطه على أعمال الوساطة، وأن يقوم بتعيين مدير عام أو مدير تنفيذي، مدير عمليات، مدير تداول، عدد (اثنتين) ممثل وسيط، مراقب داخلي. وحتى يتمكن طالب الخدمة من الحصول على رخصة

لمزاولة العمل، فإن ذلك يتطلب منه الحصول على موافقة مبدئية من مجلس إدارة الهيئة للسير في إجراءات ترخيص الشركة لدى دائرة التنمية الاقتصادية والدوائر الحكومية الأخرى.

كما يتطلب إعداد عقد تأسيس للشركة باللغة العربية وتوثيقه من الجهات الرسمية بالدولة، وتقديم ما يثبت إيداع رأس مال الشركة بقيمة (30) مليون درهم كحد أدنى في أحد البنوك العاملة بالدولة، والحصول على الرخصة التجارية من دائرة التنمية الاقتصادية لتأسيس الشركة وتسجيلها في السجل التجاري، والحصول على شهادة عضوية للشركة من الغرفة التجارية للمدينة التي سيتم العمل منها.

كما يتطلب الحصول على رسالة من وزارة الاقتصاد تفيد بأن الشركة قد اتخذت الإجراءات اللازمة لنشر محضرها الرسمي في نشرة الشركات التجارية لدى الوزارة.

أما إذا كانت الشركة مساهمة فيجب الحصول على شهادة قيد لدى الوزارة، وتقديم المستندات التالية المتعلقة بالشركة:

إذا كان الشريك شخصاً طبيعياً: شهادة بحث الحالة الجنائية سارية المفعول، صورة عن جواز السفر ساري المفعول، توقيع صفحة الإقرار، نسخة من السيرة الذاتية، خطاب من البنك الذي يتعامل معه الشريك (سواء داخل الدولة أو خارجها) موضحاً فيه حجم القروض الممنوحة أو التي منحت له خلال السنوات الخمس السابقة، حجم التسهيلات الممنوحة أو التي منحت له خلال السنوات الخمس السابقة، أي شيكات مرتجعة خلال السنوات الخمس السابقة، وأي أقساط استحققت للبنك خلال السنوات الخمس السابقة ولم يتم دفعها.

وإذا كان الشريك شخصاً طبيعياً من دولة أخرى تقوم الهيئة بمخاطبة الجهة الرقابية بتلك الدولة لتزويدها بخطاب موضحاً فيه سجله المهني ورأي الجهة الرقابية في مشاركته في رأس مال الوسيط بدولة الإمارات العربية المتحدة. إذا كان الشريك شخصاً مغنوباً يتطلب صورة من عقد التأسيس موثقة حسب الأصول، صورة من الرخصة التجارية سارية المفعول، صورة عن جوازات سفر الشركاء، شهادة بحث الحالة الجنائية للشركاء سارية المفعول.



إذا كان الشريك شركة خدمات مالية في دولة أخرى، فيطلب صورة من عقد التأسيس موثقة حسب الأصول، صورة من الترخيص الصادر من الجهة الرقابية في الدولة الأخرى، خطاب عدم ممانعة من الجهة الرقابية في الدولة الأخرى للسماح لها بالمشاركة في وسيط بالدولة (يصل مباشرة إلى هيئة الأوراق المالية والسلع).

ويتم ذلك من خلال قيام الهيئة بمخاطبة الجهة الرقابية في الدولة الأخرى، وتعبئة نموذج طلب القيد لدى الهيئة مرفقاً به الوثائق المذكورة أعلاه.

ويتم اعتماد المدير العام أو التنفيذي بعد تقديم عدد من المستندات وهي شهادة جامعية على أن تكون معادلة من وزارة التعليم العالي بدولة الإمارات العربية المتحدة في حال كانت صادرة من خارج الدولة، وشهادة الخبرة العملية على أن تكون في مجال الأوراق المالية لمدة لا تقل عن خمس سنوات، وشهادة بحث الحالة الجنائية سارية المفعول، وصورة عن جواز السفر ساري المفعول، وتوقيع صفحة الاقرار، والسيرة الذاتية، وخطاب من البنك الذي يتعامل معه (سواء داخل الدولة أو خارجها) موضحاً فيه حجم القروض الممنوحة أو التي منحت له خلال السنوات الخمس السابقة، حجم التسهيلات الممنوحة أو التي منحت له خلال السنوات الخمس السابقة، أي شيكات مرتجعة خلال السنوات الخمس السابقة، أي أقساط استحققت للبنك خلال السنوات الخمس السابقة ولم يتم دفعها.

ويتم اعتماد مدير العمليات بعد تقديم الشهادة الجامعية الأولى (في مجال إدارة الأعمال أو المحاسبة) كحد أدنى، شهادة الخبرة العملية على أن لا تقل عن أربع سنوات في مجال الأوراق المالية أو خبرة لا تقل عن سنتين إذا كان يحمل مؤهلاً دراسياً أعلى، شهادة بحث الحالة الجنائية سارية المفعول، صورة عن جواز السفر ساري المفعول، توقيع الاقرار، والسيرة الذاتية.

يكون الاعتماد النهائي لمدير العمليات بعد اجتيازه للاختبارات المقررة التي تضعها الهيئة لهذه الغاية.

ويتم اعتماد مدير التداول بعد تقديم الشهادة الجامعية الأولى كحد أدنى على أن تكون معادلة من وزارة التعليم العالي بدولة الإمارات العربية المتحدة في حال كانت صادرة من خارج الدولة، شهادة الخبرة العملية على أن لا تقل عن أربع سنوات في مجال الأوراق المالية أو خبرة لا تقل عن سنتين إذا كان يحمل مؤهلاً دراسياً أعلى، ويكون شرط الخبرة

الإمارات العربية المتحدة في حال كانت صادرة من خارج الدولة، وشهادة الخبرة العملية على أن لا تقل عن ثلاثة سنوات في مجال الأوراق المالية أو الأعمال المالية أو خبرة لا تقل عن سنتين إذا كان يحمل مؤهلاً دراسياً أعلى، ويعفى من يتمتع بجنسية الدولة من شرط الخبرة ويكفي أن يكون حاصلاً على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها كحد أدنى. كما يتم تقديم شهادة بحث الحالة الجنائية سارية المفعول، صورة عن جواز السفر سارية المفعول، توقيع صفحة الاقرار، والسيرة الذاتية. يكون الاعتماد النهائي لممثل الوسيط بعد اجتيازه

لمن يتمتع بجنسية الدولة سنتين على الأقل في مجال الأوراق المالية أو خبرة لا تقل عن سنة إذا كان يحمل مؤهلاً دراسياً أعلى، شهادة بحث الحالة الجنائية سارية المفعول، صورة عن جواز السفر ساري المفعول، توقيع صفحة الاقرار، والسيرة الذاتية. يكون الاعتماد النهائي لمدير التداول بعد اجتيازه للاختبارات المقررة التي تضعها الهيئة لهذه الغاية. كما يشترط اختيار ما لا يقل عن (2) ممثل وسيط واعتمادهما من الهيئة ويتم اعتماد الوسيط بعد تقديم المستندات التالية: الشهادة الجامعية الأولى كحد أدنى على أن تكون معادلة من وزارة التعليم العالي بدولة

يتمتع بجنسية الدولة ثلاث سنوات على الأقل في مجال الأوراق المالية أو في مجال التدقيق الخارجي، شهادة بحث الحالة الجنائية سارية المفعول، صورة عن جواز السفر سارية المفعول، توقيع صفحة الاقرار، والسيرة الذاتية.

ويكون الاعتماد النهائي للمراقب الداخلي بعد اجتيازه للاختبارات المقررة التي تضعها الهيئة لهذه الغاية.

وإذا تعذر اختيار مراقب داخلي فيجوز استثناءً تعيين مكتب تدقيق خارجي معتمد لمزاولة أعمال المراقب الداخلي، يختلف عن مكتب التدقيق الخارجي القائم بأعمال تدقيق حسابات الوسيط على أن يتم موافاة الهيئة بالأسماء والسيرة الذاتية لممثلي مكتب التدقيق القائم بأعمال الرقابة الداخلية، وبأي تغييرات تطرأ عليهم. (يتم الحصول على عقد المراقب الداخلي) من الهيئة.

وبعد اجتياز مدير العمليات ومدير التداول والمراقب الداخلي وممثلي الوسيط للاختبارات المقررة تعمل الشركة على نقل إقامات جميع الموظفين المعتمدين غير المتمتعين بجنسية الدولة إلى كفالته.

وتقوم الشركة بإعداد الهيكل التنظيمي الخاص به، كما العمل على تركيب أجهزة الكمبيوتر والبرمجيات اللازمة للعمل، وتقديم صورة عن الكفالة المصرفية المقدمة لصالح المقاصة في الأسواق المالية على أن تكون غير مشروطة ومتوجبة الدفع عند الطلب وصادرة عن أحد المصارف العاملة في الدولة ولا تقل قيمتها عن (20) مليون درهم ويمكن تجزئتها بين السوقين.

ويتم توجيه رسالة للهيئة تتضمن أسماء جميع موظفي الشركة ومسمياتهم الوظيفية مرفقاً بها صور عن إقامات الموظفين غير المتمتعين بجنسية الدولة.

كما تقوم الهيئة بالتأكد من اكتمال البيانات والمستندات الواردة أعلاه بشكلها النهائي ومن ثم تقوم بعمل زيارة ميدانية للشركة للتأكد من جاهزيتها للعمل تمهيداً لإصدار الرخصة.

وتقوم الشركة بدفع رسم القيد لدى الهيئة قبيل إصدار الرخصة ويستوفى الرسم المستحق على الترخيص بنسبة مدة الترخيص للسنة وذلك مع اعتبار جزء الشهر شهراً كاملاً ويبلغ الرسم للسنة كاملة (5000) درهم.

ويتم إصدار الرخصة وتكون صالحة للعمل من تاريخ توقيعها وإلى نهاية السنة على أن يتم التجديد في بداية العام الذي يليه.



للاختبارات المقررة التي تضعها الهيئة لهذه الغاية. ويتم اعتماد المراقب الداخلي بعد تقديم شهادة جامعية في مجال المحاسبة أو القانون كحد أدنى على أن تكون معادلة من وزارة التعليم العالي بدولة الإمارات العربية المتحدة في حال كانت صادرة من خارج الدولة، وشهادة الخبرة العملية على أن لا تقل عن ثلاث سنوات في مجال الأوراق المالية أو خمس سنوات على الأقل في مجال التدقيق الخارجي منها ثلاث سنوات على الأقل في مجال التدقيق على المؤسسات المالية، أو خمس سنوات على الأقل في مجال الرقابة الداخلية في إحدى المؤسسات المالية، ويكون شرط الخبرة لمن

يشترط ألا يقل رأس مال
الشركة المدفوع عن (30)
مليون درهم للحصول
ترخيص شركات وساطة
الأوراق المالية

عزيزي المسؤول بالشركة المساهمة الخاصة:

يمكنك عبر تطبيقات الأجهزة الذكية
(أي فون وأي باد وبلوك بيرى وأندرويد
وويندوز) الحصول في أي وقت ومن أي
مكان على خدمة تجديد ترخيص أمين
سجل شركات المساهمة الخاصة.



حققت 1,6 مليار درهم عمولات خلال 5 أشهر انتعاش الأسواق يعزز ربحية شركات الوساطة

شكل العام 2013 نقطة تحول مهمة لشركات الوساطة العاملة في أسواق المال المحلية بعدما استعادت توازنها ونجحت في تعويض الخسائر التي تكبدتها خلال السنوات التي أعقبت اندلاع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في العام 2008، وذلك بعد عودة التعافي للأسواق التي تصدرت قائمة الأكثر تحقيقاً للمكاسب على مستوى العالم، وليس في المنطقة وحسب.

وطبقاً للأرقام التي ترصد حركة التعاملات في الأسواق المالية فقد تضاعفت أرباح النسبة الأكبر من شركات الوساطة المعتمدة من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع والبالغ عددها 48 شركة مما مكنها من العودة إلى التوسع في أعمالها، وذلك نتيجة ارتفاع شهية التداول خلال العام 2013، والنصف الأول من العام 2014. وبلغت قيمة العمولة المستحقة على تداولات أسواق الأسهم المحلية خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي نحو 1,6 مليار درهم، بأكثر من إجمالي العمولة المستحقة عن تداولات العام 2013 بأكمله والبالغة 1,3 مليار درهم. وتستحق هذه العمولة عن تداولات الأسواق خلال الأشهر الخمسة البالغة 294 مليار درهم، من خلال عمولة نسبتها 0,00275 من إجمالي قيمة الصفقة يدفعها كل من البائع والمشتري. وبلغ عمولات شركات الوساطة نحو 881 مليون درهم عن الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي.

294

بillion درهم تداولات الأسواق خلال الأشهر
الخمس سنوات حسب إحصائيات الهيئة



وقال وسطاء إن عودة النشاط إلى الأسواق المالية خلال العام الجاري، والذي انعكس بآثاره الإيجابية على عمل شركات الوساطة، منحها الفرصة من جديد لتطوير عملها والتوسع في الخدمات التي تقدمها، والتي تقتصر في غالبيتها على تنفيذ صفقات الأسهم، مشيرين إلى أن نجاح الشركات في تعظيم إيراداتها ساهم فعلاً في حصول الكثير منها على تراخيص من هيئة الأوراق المالية لتقديم خدمات جديدة لعملائها.

وأوضحوا أن توسع شركات الوساطة في الخدمات التي تقدمها، سيكون له دور مهم في عودة فتح مجال التوظيف لديها بعدما كانت اضطرت لتقليص عدد كوادرها لمواجهة تبعات الأزمة المالية التي تعرضت لها في سنوات سابقة.

وأكد حسام الحسيني المحلل المالي أن النشاط الذي شهدته الأسواق المالية ساهم في تحسين الأوضاع التشغيلية لشركات الوساطة التي منيت بخسائر كبيرة عقب الأزمة المالية عام 2008، واستمرت حتى منتصف العام الماضي، وتسببت في تجميد أو خروج العشرات منها من السوق.

وأشار إلى أن العدد الكبير من شركات الوساطة التي كانت تعمل في الأسواق قبل نحو خمس سنوات ربما لم يكن مناسباً لذا فقد كان من الطبيعي أن تلجأ العديد منها إما للتصفية أو إعادة هيكلة أعمالها لمواجهة أوضاعها المالية المتردية الناجمة عن الأزمة المالية العالمية التي انعكست على أداء الأسواق بشكل عام في السنوات الماضية.

ويؤكد الحسيني أن تعافي شركات الوساطة وعودتها لتحقيق الربحية سيساهم في زيادة المنافسة بينها من خلال تقديم خدمات جديدة للمستثمرين، من بينها خدمات التداول بالهامش والاستشارات المالية وغيرها من الخدمات الأخرى التي ستؤدي بالضرورة إلى تنويع مصادر إيراداتها خلال المرحلة القادمة، خاصة من التوقعات باستمرار النشاط في الأسواق خلال العام 2014 وأشاد الحسيني بالمساندة التي قدمتها هيئة الأوراق المالية والسلع لشركات الوساطة أثناء الأزمة التي مرت بها في السنوات الماضية، مضيفاً أن هذا الدعم المعنوي وتسهيل بعض الإجراءات الخاصة بعمل شركات الوساطة التي تعد أحد شركاء الأسواق لم يكن مستغرباً، وكانت سبباً جوهرياً في استمرار الكثير منها بالعمل.

تواصل النشاط في الأسواق المالية يساهم في ظهور شركات وساطة جديدة للعمل في القطاع

وكانت هيئة الأوراق المالية والسلع شجعت شركات الوساطة على الاندماج في المرحلة الماضية، وذلك كحل لعلاج خسائرها، وأدخلت تعديلات على النظام الخاص بالوسطاء من خلال بنود خاصة تعالج عمليات الاندماج بين شركات الوساطة الأمر الذي ساهم فعلاً في إتمام عمليات اندماج بين الشركات.

من جانبه، أكد رامي خريسات الخبير المالي أن الطفرة التي شهدتها أسواق المال الإماراتية منذ بداية العام 2013، ساهمت في دعم عمل شركات الوساطة، مشيراً إلى أن غالبية هذه الشركات سجلت أرباحاً قوية في حين أن بعضها الآخر استطاع تعويض الخسائر ودخل مرحلة الربحية فعلاً.

وتوقع خريسات أن يساهم تواصل النشاط في الأسواق المالية في عودة ظهور شركات وساطة جديدة للعمل في القطاع بعد حصولها على الترخيص

من هيئة الأوراق المالية والسلع خلال العام 2014، مشيراً إلى أن العديد من المحفزات، وفي مقدمتها بدء تفعيل قرار ترقية الأسواق ضمن مؤشرات مورجان ستانلي، سيكون له انعكاسات إيجابية على تحسن أحجام السيولة المتداولة بنسب أكبر من تلك التي تم تسجيلها في العام 2013 مما يشجع على دخول شركات وساطة جديدة للسوق.

وأكد أن الثقة في تعاملات الأسواق عادت إلى المستويات التي كانت عليها قبل اندلاع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية رغم أن المؤشرات العامة في السوقين، والتي حققت مكاسب كبيرة، ما زالت دون تلك التي تخلت عنها في العام 2008.

من جهته، قال وائل أبو محيسن مدير عام شركة "الانصاري للخدمات المالية"، أن الإيجابية التي سيطرت على أداء الأسواق في العام 2013 ساهمت في ارتفاع أحجام وقيم التداولات، مما أدى إلى زيادة قيمة عمولات شركات الوساطة، وبالتالي تحول عدد كبير منها إلى الربحية ومحو جميع الخسائر التي لحقت بها في السنوات الماضية.

وأضاف أن ارتفاع أحجام التداولات بشكل قياسي كان السبب في تحول العديد من شركات الوساطة إلى الربحية، مشيراً إلى أن عودة النشاط إلى الأسواق جاء مدعوماً بعودة آلاف المستثمرين من قاعات التداول وضح ما لديهم من سيولة سعيًا وراء تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب، معترفاً في الوقت ذاته أنه وبرغم النشاط الكبير في حجم السيولة المتداولة، إلا أن الجزء الأكبر منها ما زال يسجل لصالح 15 شركة من بين جميع الشركات العاملة في الأسواق.

وتابع أبو محيسن أن التحسن الذي بدأته الأسواق منذ العام الماضي، أعطى إشارة واضحة على استمرار النمو وهو ما حدث فعلاً بعد ذلك حيث دخلت الأسهم في سباق نحو الصعود بالتزامن مع زيادة في حجم السيولة المتداولة والتي فاقت توقعات العديد من المتعاملين في الأسواق الذين أدرخوا بعد نهاية النصف الأول من العام أن الصعوبات التي شهدناها في الأعوام السابقة باتت وراء ظهورنا، مشيراً إلى أنه كان من الطبيعي في ظل هكذا وضع استفادة شركات الوساطة من هذه الطفرة وتعويض خسائرها والدخول في مربع الربحية.

الهيئة تصدر كتيباً للتوعية بمؤشرات الأسواق المالية



أصدرت هيئة الأوراق المالية والسلع كتيباً تعريفياً بعنوان "مؤشرات الأسواق المالية"، والذي يستعرض التعريفات الفنية للمؤشرات وطرق حسابها وفوائدها في الاستثمار. وأوضح الكتيب أن مؤشرات الأسواق المالية تعتبر من أهم البيانات التي تصدر عن الأسواق، معتبراً أنها طريقة للتعبير عن الاتجاه العام لحركة أسعار الأسهم بالسوق سواء ارتفاعاً أو انخفاضاً أو ثباتاً.

ونوه إلى أن ارتفاع مؤشر ما لا يعني بالضرورة ارتفاع سعر إغلاق كل الشركات المدرجة، رغم أنه يعطي انطباعاً بأن الاتجاه العام للأسعار صعودياً. وأشار الكتيب إلى أن المؤشرات تختلف حسب عدد ونوعية الشركات الداخلة في حساباتها، وكذلك حسب طرق احتسابها، فهناك مؤشرات تتكون من جميع الشركات المدرجة في السوق، كمؤشر سوق الإمارات للأوراق المالية، والذي يشمل كل الشركات المدرجة باستثناء الشركات الأجنبية، كما أن هناك مؤشرات تعتمد على عينة ممثلة من الشركات كما في بورصة لندن، كما أن هناك مؤشرات قطاعية كما هو الحال في أسواق الدولة.

وبين الكتيب أن المعيار الأول الذي يتم على أساسه اختيار الشركة للدخول في احتساب المؤشر هو سيولة سهم الشركة وكثرة التداول عليه، أما المعيار الثاني فهو حجم الشركة من حيث عدد أسهمها وقيمتها السوقية، بينما يركز المعيار الثالث على عدد أيام تداول أسهم الشركة، إضافة إلى تنوع الشركات الممثلة في المؤشر. ونوه إلى أنه في بعض المؤشرات يتم الأخذ بعين الاعتبار الأسهم الحرة المتاحة للتداول، حيث يتم استبعادها بعد استبعاد الأسهم التي يملكها كبار المساهمين بالشركة.

وتطرق الكتيب إلى الصناديق الاستثمارية التي تعتمد على المؤشرات معرفاً إياها بأنها وحدات صناديق مشتركة تتداول في أسواق المال، عادة ما تكون مفتوحة، حيث تشتري وتباع في أي وقت أثناء أوقات التداول في أسواق المال.

وعرض الكتيب إلى كيفية احتساب المؤشر، مبيناً أن المؤشر هو رقم قياسي، يقيس التغيير النسبي في السعر أو الكمية أو القيمة في فترة معينة محددة ومقارنتها مع فترة سابقة تسمى فترة الأساس.

وأوضح أن المؤشرات تعتمد بالدرجة الأولى على مقارنة الأسعار، ولكن عدم إعطاء الشركة وزناً في المؤشر بناء على أسعارها، قد يؤثر ارتفاعاً أو انخفاضاً

حيث يتم حساب الرقم القياسي كمجموع حاصل ضرب سعر كل شركة داخلة في الرقم القياسي "المؤشر" في عدد أسهمها في يوم محدد مقسوماً على نفس المجموع في الفترة السابقة وهي فترة الأساس ثم يضرب الناتج في 1000 لتخرج الإجابة على شكل نقاط.

وأضاف أن القائمين على المؤشر يتولون تعديل قيمته في الحالات التي يتغير فيها عدد أسهم الشركات، كتفتيت السهم أو توزيع الأرباح على شكل سهم أو في حالات زيادة أو تخفيض رأس مال الشركة الداخلة في المؤشر.

وتطرق الكتيب إلى المؤشرات العالمية، مبيناً أن مؤشراً داو جونز ونيكى 225، يتميزا من بين المؤشرات العالمية الواسعة الانتشار بأنهما يعتمدان عند احتسابهما على أسعار الأسهم فقط من غير الترجيح بعدد أسهم الشركات المدرجة حيث يتم احتساب المتوسط الحسابي لأسعار أسهم الشركات المكونة للمؤشر، منوهاً إلى أن المؤشرات الشهيرة الأخرى مثل ناسداك وداكس وستاندرد أند بورز تعتمد في حساباتها على القيمة السوقية. وتابع أن بعض الأسواق تعتمد على جميع الشركات المدرجة باستثناء الشركات الأجنبية، فيما تعتمد بعض الشركات الأخرى سعر الإغلاق سعر آخر صفقة، ويتم احتسابها على عينة من الشركات الأجنبية ذات الإدراج المشترك. وشدد الكتيب على أن عالم المؤشرات في تطور مستمر، وحسابات بعضها معقدة نسبياً. وقال إن المؤسسات المالية الاستثمارية تقوم عند تكوينها للمؤشرات باختيار الشركات التي توزع أرباحاً أكثر بهدف تحقيق أكبر نفع مادي عند بنائها لصناديق مؤشرات متداولة على أساسها، وهناك أيضاً مؤشرات تعتمد على معايير أخرى في اختيار الشركات التي تدخل في المؤشر مثل الاستقرار التاريخي لأسعار هذه الشركات أي قلة تذبذب هذه الأسعار عبر الزمن، حيث يوحي ذلك بمتانة هذه الشركات أمام الازمات التي تصيب أسواق المال، وبالتالي جدوى الاستثمار بأسهمها.

منفرد في سعر شركة صغيرة من الشركات الداخلة في احتساب المؤشر خاصة إذا كان كبيراً، ما يعطي انعكاساً مضللاً عن نشاط السوق، مشيراً إلى أنه لحل هذه المشكلة تعتمد الغالبية العظمى من مؤشرات الأسواق على إعطاء أوزان للشركات بناء على قيمتها السوقية، وليس على سعرها بحيث يتم ضرب السعر في عدد أسهم الشركة وهو ما يسمى بالقيمة السوقية. وتابع الكتيب أن القيمة السوقية هي نتيجة حاصل ضرب سعر إغلاق الشركة في عدد أسهمها المدرجة، ومجموع القيم السوقية للشركات يعطي مؤشراً على حجم السوق مقارنة بالأسواق الأخرى، كما أنه يمثل قيمة الثروة الموجودة في السوق.

وأشار إلى أن أهمية المؤشر تكمن في مقدار التغيير الذي يحصل فيه، وليس في قيمته الرقمية حيث يتم مقارنة الأسواق من حيث التغير في النسبة المئوية. وبين أن الأسواق المحلية تعتمد على القيمة السوقية عند حساب مؤشراتهما، وبما أن المؤشر هو رقم قياسي،

٣ معايير يتم على أساسها اختيار
الشركة للدخول في احتساب
المؤشر وهي سيولة السهم
وحجم الشركة وعدد أيام التداول

البورصة توفر فرص عمل لأكثر من 2000 خبير في السوق

43 وسيط سلع في «دبي للذهب» بنهاية الربع الأول من 2014



عضو التداول الذي يمكنه التداول فقط كعضو أصيل في جميع المنتجات المدرجة في بورصة دبي للذهب والسلع كما يوجد عضو المقاصة الذي يحق له مزاولة أعمال المقاصة لمعاملات بورصة دبي للذهب والسلع. وفيما يخص نشاطات تداول العملات الأجنبية من خلال منصات الفوركس، قال اندرسون هناك اجماع بين العملاء على أن هذا النوع من التداولات يهيمن على عمليات التداول الفورية للعملات الأجنبية على منطقة الخليج، وتتنافس مع تداولات البورصات، وكون التداول في هكذا منصات لا تخضع لأنظمة الدولة، نحن لا ننصح العملاء باستخدامها نظراً لإيماننا بأن الصفقات المنظمة بالكامل في البورصات هي الأفضل لعملائنا. وأكد أن بورصة دبي للذهب والسلع توفر تسوية مضمونة مع تخفيف مخاطر الطرف المقابل من قبل شركة دبي لمقاصة السلع، وهي شركة تابعة ومملوكة بالكامل للبورصة. ومع بورصة دبي للذهب والمقاصة، فإننا نحظى بأفضلية إجراء المعاملات التجارية وأعمال المقاصة داخل دولة الإمارات، وفق الضرائب والأنظمة المحلية.

وعن المخاطر الكامنة وراء تداول العملات الأجنبية من خلال منصات الفوركس، أكد اندرسون أن هناك مخاطر لأية عمليات تداول في سوق الفوركس غير المنظمة والتي لا تتبع لأنظمة الدولة ولا يمكن التحكم بها. لكن ما نستطيع التحكم به هو الخطر المرافق لأنظمة التداول والمقاصة من خلال التداول في بورصات رسمية مثل بورصة دبي للذهب والسلع. وينبغي على المستثمر أو المتداول إدراك المخاطر بوضوح قبل الدخول في أية تداولات.

ويؤكد بانكاج غوبتا من شركة "إس إم سي كوميكس انترناشيونال دي إم سي" أن الشركة تقوم بتنفيذ كافة الأنشطة المتاحة في بورصة دبي للذهب والسلع، سواء في مجال التحوط أو موازنة سعر الصرف أو المضاربة. وعلى الرغم من أن موازنة سعر الصرف تعتبر المحرك الأول لحجم التداول، تلبها أنشطة التحوط، إلا أن عملاء التجزئة في بورصة دبي للذهب والسلع يتداولون على أساس المضاربة.

من جانبه، قال راجيف كومار من شركة "فيليب فيوتشرز دي إم سي": "نساهم في توفير نسبة كبيرة من حجم العقود اليومية للمنتجات التي يتم تداولها في البورصة ونحن ملتزمون بتعزيز حصتنا في بورصة دبي للذهب والسلع، وبالتالي نسعى

ارتفع عدد شركات الوساطة المتخصصة بتداول السلع في بورصة دبي للذهب والسلع إلى 43 شركة مع نهاية الربع الأول من العام الجاري مقارنة مع 35 شركة في نفس الفترة من العام الماضي، مما يعكس مدى الاقبال على العمل في البورصة التي باتت تحتل مرتبة متقدمة على مستوى العالم رغم حداثة تأسيسها مقارنة مع نظيراتها في الدول الأخرى.

ويلاحظ من خلال قائمة شركات وساطة تداول السلع التي حصلت على تراخيص من هيئة الأوراق المالية والسلع، أنها تضم العديد من الشركات العالمية ومن ضمنها شركة "جيه بي مورجان المحدودة للأوراق المالية" إلى جانب عدد آخر من كبريات الشركات الأجنبية التي جاءت للعمل في بورصة دبي للذهب والسلع خلال الفترة الماضية.

وتضم القائمة أكثر من 20 شركة وطنية تقدم خدماتها للعملاء في مجال تداول السلع، منها شركة "الإمارات دبي الوطني للأوراق المالية"، و"المشرق للأوراق المالية"، و"دبي الدولية للأوراق المالية"، وهي شركات أصبحت تتمتع بسمعة متميزة في مجال الوساطة وتداول السلع.

وقال غاري أندرسون، الرئيس التنفيذي لبورصة دبي للذهب والسلع إن البورصة لعبت دوراً أساسياً في تطوير المواهب في صناعة المشتقات بدولة الإمارات والمنطقة، وساعدت على تأمين فرص عمل لأكثر من 2000 خبير في السوق المالية خلال الأعوام الثلاثة الماضية، من خلال توفير البنية التحتية ودعم المؤسسات في تشكيل وتنمية عمليات التداول الخاصة بها، مشيراً إلى أن البورصة تضم حوالي 258 عضواً و84 عضو مقاصة من عدد من المراكز المالية مثل زيورخ، ولندن، وشيكاغو، وسنغافورة، ومومباي، وكراشي، فضلاً عن دولة الإمارات. وتداول هؤلاء الأعضاء أكثر من 13 مليون عقد بقيمة 448 مليار دولار أمريكي في بورصة دبي للذهب والسلع خلال عام 2013. وأكد اندرسون أن بورصة دبي للذهب والسلع تقدم العديد من خيارات العضوية لشركات الوساطة المالية مثل عضو الوساطة الذي يحق له التداول في جميع المنتجات المدرجة في بورصة دبي للذهب والسلع سواء كعضو أصيل أو بالنيابة عن العملاء وهناك

هناك مخاطر لعمليات التداول في سوق الفوركس غير المنظمة والتي لا تخضع لأنظمة الدولة و ينصح العملاء بعدم استخدامها



تداول 13 مليون عقد
بقيمة 448 مليار دولار
في بورصة دبي للذهب
والسلع خلال عام 2013

والاستثمار والتحوط لعملائنا".

وبشأن المقترحات الخاصة لتطوير أداء شركات وساطة السلع في البورصة، قال بانكاج غوبتا " يكمن التحدي الأكبر أمام شركات وساطة السلع العاملة في بورصة دبي للذهب والسلع في إضافة عملاء جدد وزيادة عدد شركائهم الوسطاء لذا فإننا نقترح زيادة الترويج لبورصة دبي للذهب والسلع في عموم دول مجلس التعاون الخليجي والخروج بألية وساطة فرعية قادرة على فتح أسواق جديدة وذلك إلى جانب طرح منتجات أو عقود يتم تداولها بنشاط في مختلف أنحاء العالم".

اما راجيف كومار فيرى أنه بات هناك ضرورة للابتكار في هيكلية المنتجات مثل العقود المصغرة والمنتجات الفورية وغيرها وتشجيع مشاركة العملاء المحليين مثل سوق دبي المالي وسوق أبوظبي للأوراق المالية وغيرهما مطالبا بعدم وجود عضوية مباشرة للعملاء الكبار والسماح بتوجيه جميع الشركات من خلال شركات الوساطة، وحتى إن كانت البورصة تخطط لمنح العضوية، لا بد من تنفيذ العملية عبر شركات الوساطة.

دوماً لجذب عملاء جدد إلى منصة البورصة، كما أننا نقدم خدماتنا لمجموعة متنوعة من العملاء تتضمن مستثمري التجزئة، ونوبي الملاءة المالية المرتفعة للغاية، والمؤسسات المالية، وصناديق التحوط، والشركات، وشركات موازنة سعر الصرف وغيرها. ونظراً للظروف التي شهدتها السوق مؤخراً، وبشكل خاص تقلبات سعر الروبية الهندية، فقد شهدنا مشاركة أكبر من قبل العملاء أسهمت في زيادة حجم الصفقات اليومية.

وقال ساجيث كومار من شركة "جاي آر جي إنترناشيونال دي إم سي سي" تعتبر "جاي آر جي إنترناشيونال" من شركات الوساطة المرموقة والمعروفة بمهنتها العالية، وتركز بالكامل على تداولات العملاء، وليس هناك أية أنشطة تداول ملكية، فيما يؤكد براديب أوني من شركة "ريتشكوم غلوبال سيرفيسز دي إم سي سي": "تعتمد شركائنا على عملائنا، حيث نقوم حالياً بخدمة عدد كبير من المؤسسات ومداولي التجزئة، وتعتبر بورصة دبي للذهب والسلع حالياً البورصة الرائدة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط التي توفر متطلبات التداول



عزيزي المستثمر..

تولى دائماً بنففسك إصدار أوامر الشراء و البيع .. سواء عن طريق الأوامر الخطية أو هاتف الشركة المسجل، و ذلك تفادياً لتنفيذ تداولات (شراء أو بيع أسهم) في حسابك دون موافقتك.



نمو تداولات بورصة دبي للذهب والسلع 24% في شهر مايو زيادة أحجام التداولات الشهرية بمعدل 24% لتتخطى أكثر من مليون عقد

سجلت أحجام التداولات لشهر مايو في بورصة دبي للذهب والسلع (DGCX) نمواً قوياً بنسبة 24% عن الشهر السابق، بتداول 1,017,991 عقداً بلغت قيمتها 31.5 مليار دولار أمريكي.

وشكلت العملات المحرك الرئيسي لنمو أحجام التداولات، حيث بلغ عدد عقود العملات التي تم تداولها في مايو 923,491 عقداً بمعدل نمو 22% عن الشهر السابق. ومن بين أزواج العملات، حققت عقود الروبية الهندية الأجلة نمواً بمعدل 25% مقارنة مع إبريل بتداول 809,285 عقداً، كما بلغ عدد العقود المتداولة للروبية الهندية الأجلة المصغرة 105,421 عقداً مسجلة نمواً بمعدل 4%.

وارتفعت أحجام تداولات عقود مؤشر سينسكس الأجلة بمعدل كبير بلغ 206% بتداول 35,317 عقداً. كما سجلت هذه العقود أعلى حجم لتداولاتها اليومية بتاريخ 9 مايو 2014 بتداول 7,744 عقداً. وشهدت عقود الذهب الأجلة تداول 49,194 عقداً بنمو قدره 24% على أساس شهري، و9% على أساس سنوي.

وقال غاري أندرسون، الرئيس التنفيذي لبورصة دبي للذهب والسلع: "نعكس زيادة التداولات في بورصة دبي للذهب والسلع، وخاصة مع أداء بعض العقود الرئيسية في البورصة مثل الذهب والروبية الهندية وسينسكس، الاهتمام المتنامي من قبل المشاركين في السوق لاستخدام محفظتنا المتنوعة

نمو عقود الروبية الهندية
الأجلة وعقود الذهب
الأجلة بمعدل 25%
و24% على التوالي

سجلت عقود مؤشر
سينسكس الأجلة أعلى
حجم تداول شهري لها
بنسبة نمو 206%

من المشتقات للتحوط ضد تقلبات الأسعار. وفي إطار خططنا الاستراتيجية الخاصة بالمنتجات، نحن مستمرون في دراسة إمكانية طرح عقود أجلة جديدة لعملات من الأسواق الناشئة ومجموعة محددة من السلع".

ومقارنة مع إبريل، حقق متوسط أحجام التداولات اليومية لشهر مايو نمواً بمعدل 19% من خلال تداول 46,272 عقداً يومياً.

عزيزي المستثمر..

تختلف استراتيجية الإستثمار عن المضاربة؛ فالمستثمر ينظر إلى المدى البعيد وينمي أمواله في المشاريع ذات العائد المجزي في المجالات الصناعية والتجارية والخدمية، أما المضارب فيتصرف بمنطق الربح السريع مع ما ينطوي عليه ذلك من مخاطرة عالية. حدد منذ البداية الاستراتيجية التي تتلائم مع قدرتك على تحمل المخاطر.